

تعقيبات فصحي  
على ما عُدَّ من الأخطاء الشائعة  
في كتاب  
( أزهير الفصحي )

للأستاذ / عباس أبي السعود

دراسة نقدية ( نحوية صرفية )

إعداد

الدكتور / رايف علي إبراهيم

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية - بجرجا



أولاً : مقدمة البحث

الحمد لله الذى خلق الألسن واللغات ، وهدى إلى وضع الألفاظ للمعاني على وفق ما اقتضته حكمة البالغات ، والصلاة والسلام على أبلغ من نطق بالضاد وكان كلامه الحكمة وفصل الخطاب سيدنا محمد أفصح العرب لساناً ، وأعذبهم نطقاً ، وأسدهم لفظاً وأبينهم لهجة ، وأقومهم حجة وأرشدهم سبيلاً . وعلى آله وصحبه فرسان البلاغة والفصاحة الذين ميزهم الله بأفضل اللغات ، ورفعهم بها أعلى الدرجات .

أما بعد

فإن لكل أمة لغتها التى تفخر بها وتعزز ، ولغتنا العربية هى لغة قرآنا ، وعنوان مجدنا ، ورمز وجودنا ، وقوام حياتنا ، ودليل وحدتنا .

وقد كانت اللغة العربية - وما زالت - موضع العناية والاهتمام من العلماء على مر الأزمان ، وتتابع القرون والأيام .

وقد شاء الله تعالى أن يحفظ العربية من اللحن والتحريف فأنزل القرآن الكريم عربياً حفظاً لها وإبقاء عليها ، ولولا نزول القرآن عربياً لما بقى للعربية أثر .

ومن مظاهر حفظ اللغة العربية أن سخر لها علماء أجلاء قاموا بخدمتها ، وتوفروا للبحث والتنقيب فيها ، ولم تحظ لغة فى العالم بما حظيت به لغتنا العربية من اهتمام العلماء بها ، فمنهم من اشتغل ببيان معانى مفرداتها كأصحاب المعجمات اللغوية ، ومنهم من بحث فى صيغتها وبنيتها كعلماء الصرف ، ومنهم من بحث فى جملها وتراكيبها كعلماء النحو ، ومنهم من بحث فى بيانها ومعانيها وبديعها كعلماء البلاغة .

## [ب]

هذا وقد كانت اللغة العربية فى أول الأمر سليمة من اللحن يتكلم بها العرب سليقة ؛ وذلك لعدم اختلاطهم بغيرهم ، فلما اتسعت الفتوحات الإسلامية ، وانطلق المسلمون العرب فاتحين بلاد العالم واختلطوا بغيرهم من العجم ، ونشروا اللغة العربية فى البلاد المفتوحة حيث إنها لغة الدين الجديد الذى اعتنقته البلاد المفتوحة وهو الإسلام ، واضطر أهل البلاد المفتوحة إلى تعلم اللغة العربية ، واضطر العرب الخُلص إلى التفاهم مع أهل البلاد المفتوحة فحدث من ذلك امتزاج أدى إلى ضعف اللغة وتسرب اللحن إليها من ألسنة أهل البلاد ، وشمل هذا اللحن الألفاظ والأساليب فَهَبَّ العلماء المخلصون لمنع هذا الخطر وتنقية اللغة مما أصابها من اللحن الذى شوه جمالها فوضعت قواعد علمى النحو والصرف ، ومع مرور الأيام واتساع نطاق الحضارة وكثرة الشعراء والكتاب ، وكثرة المؤلفات فى شتى نواحي الآداب والفنون زاد الخطأ اللغوى فى الاستعمال ، والالتواء فى الأساليب ، والخروج عن طرق العرب فى كلامها ، وانتشر ذلك على ألسنة الكتاب والشعراء ، وفى بطون الكتب ، فقام العلماء المخلصون حفاظاً على اللغة من الانحراف بالتنبيه إلى هذا المرض الخطير ، والحث على الاستعمال الفصيح والأسلوب الصحيح ، فألفوا كتباً كثيرة فى علاج اللحن فى اللغة لا يتسع المجال لسردها منها على سبيل المثال لا الحصر : ما تلحن فيه العمة للكسائى ( ت ١٨٩ ) وإصلاح المنطق لابن السكيت ( ت ٢٤٤ ) وأدب الكاتب لابن قتيبة ( ت ٢٧٦ ) ودرة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، وتقويم اللسان لابن الجوزى وغيرها كثير .

ولم يتوقف التأليف فى معالجة اللحن اللغوى حتى عصرنا الحاضر

## [ج]

ومن هذه الكتب التي أسهمت في معالجة اللحن اللغوي كتاب أزهير الفصحى في دقائق اللغة للأستاذ عباس أبو السعود وقد جعله صاحبه في ستة أبواب وكل باب تحته فصول - وسيأتى التعريف به - إن شاء الله - وكانت دراستي منصبه على الباب الثالث - فى بعض الأخطاء الشائعة - والفصل الثانى من الباب الأول - فى تخطئة بعض الأساليب والألفاظ - فقد قمت بدراسة هذه الأخطاء دراسة نقدية لأبين فيها مدى صحة حكمه بالخطأ على هذه الألفاظ والأساليب ، وقد تبين لى أنه مصيب فى معظم هذه الأحكام ، وقد تعقبته فى بعض هذه المسائل وكان من أسباب دراستى لهذا الموضوع ما يلى :-

١- إنصاف بعض الخاصة من الحكم بالخطأ الذى أطلقه المؤلف على ألفاظهم وأساليبهم وهى صحيحة .

٢- التعرف على الجهود النقدية عند الأستاذ / عباس أبو السعود وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتى فى مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة وفهرسين :  
أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وأسباب اللحن ، وتاريخ انتشاره ، وبعض الكتب المؤلفة فى معالجته ، والأسباب التى دفعتنى إلى اختيار هذا الموضوع ، ومنهجى فى تناوله .

وأما التمهيد : ( الأستاذ عباس أبو السعود ، وكتابه أزهير الفصحى ) فقد تضمن مبحثين :

المبحث الأول : الأستاذ عباس أبو السعود ( حياته وآثاره ) وقد جاء الكلام فيه على النحو التالى : نسبه ، ومنزلته العلمية ، ومؤلفاته .

## [د]

المبحث الثانى : كتاب ( أزهير الفصحى فى دقائق اللغة ) وقد جاء الكلام فيه  
كما يلى :-

- سبب تأليف الكتاب - موضوعاته - منهج المؤلف فيه - مقياس الصواب  
اللغوى عند المؤلف .

وأما القسم الأول : فقد تناول المسائل النحوية التى خطأها المؤلف وتعقبته  
فيها

وأما القسم الثانى : فقد تضمن المسائل الصرفية التى خطأها المؤلف ورددت  
عليه فيها .

وأما الخاتمة : ففيها أهم النتائج التى خرجت بها من البحث والجديد الذى  
أضافه البحث فى مجال الدراسات النحوية والصرفية .

وأما الفهرسان فأحدهما فهرس المصادر والمراجع والآخر فهرس الموضوعات  
وقد كان منهجى فى معالجة مسائل البحث على النحو التالى :-  
نقلت نص المؤلف وحققته على النحو التالى :-

- ١- وضعت لكل مسألة عنوانها .
- ٢- خرّجت النصوص التى نقلها المؤلف من مصادرها الأصلية .
- ٣- ترجمة للأعلام الواردة فى نص المؤلف .
- ٤- خرّجت الآيات القرآنية الواردة فى نص المؤلف فنسبتها إلى سورتها  
وذكرت رقم الآية فى السورة .
- ٥- خرّجت الأبيات الشعرية من مصادرها الأصلية وعزوتها إلى قائلها  
وذكرت بحورها العروضية .
- ٦- شرحت كلام المؤلف فى المسألة تمهيداً لدراستها .

٧- بسطت القول في دراسة المسألة ونقلت نصوص العلماء التي تؤيد حكم المؤلف على المسألة أو تعارضه .

٨- ختمت المسألة - أحياناً - بتعقيب منى يبين خطأ حكم المؤلف على كلام الخاصة مع ذكر القرارات المجمعية التي تؤيد صحة ردى على المؤلف .

٩- رتبت المسائل المدروسة في النحو على ترتيب ألفية ابن مالك ثم ثنيت بالمسائل الصرفية على ترتيب شافية ابن الحاجب .

هذا وجهدى في هذا البحث ما هو إلا جمع المادة المتفرقة في بطون الكتب وترتيبها وتصنيفها . وهذا جهد المقل ، ولا ادعى الكمال لبحثى هذا فالكمال المطلق لله وحده ، وأرجو من الله تعالى أن يكون تعقيبى على كلام المؤلف سديداً موفقاً فإذا تحقق ذلك فمن الله وله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فحسبى جزاء المجتهد ، " وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " .

وصلى الله على سيدنا محمد الذى به تنحل العقد ، وتنفرج الكرب وتنال الرغائب وعلى آله وصحبه أجمعين .

والحمد لله رب العالمين .

ثانياً : التمهيد

الفصل الأول : التعريف بالمؤلف ( الأستاذ : عباس أبو السعود ) :

هو العالم الجليل / عباس أبو السعود اللغوى المحقق المدقق ، التحق بكلية دار العلوم ، وتخرج فيها ، وعمل بالتربية والتعليم حتى رُقِيَ موجهاً للعلوم العربية بها .

من ثناء بعض العلماء عليه :

قال الأستاذ الكبير / محمود تيمور : " شب الأستاذ أبو السعود يروض نفسه على حمل أمانة العلم من جانب من أعز جوانبه وهو اللغة فاحسن أداء الأمانة إلى الناشئة تعليماً وتلقيناً ، ثم واصل عمله يؤديها إلى معلمهم تعهداً وإشرافاً ولم يقف به حسه الرقيق نحو هذه الأمانة الغالية عند تلك الحدود ، وإنما أبت له نفسه أن يستأثر بما وعى صدره من ضروب المعرفة فى فنه ، وما أهدى إليه كد السنين الطوال فى هذا الفن من تحقيق وإفادة ، فوقف على القمة ينفذ جعبته التى احتوت نتاج الحرث والبحث ، والاستزادة والتقويم ، ليهتدى المثقفون بما اهتدى إليه ، وهو فى هذا يملكه الخلق العلمى المتين ، وتتجلى فيه نزعة الاشتراكية الرفيعة تلك التى تملى على العلماء ألا يرضوا بما حصلوا ، وألا ينفردوا بما عرفوا ، وأن يلتمسوا إلى نفع الناس بعملهم كل سبيل " (١) .

وقال الأستاذ الكبير / محمود تيمور - مثبياً على كتاب أزهير

الفصحى - : " جلست وقتاً إلى كتابه الذى أسماه " أزهير الفصحى " أردد

الطرف فى أبوابه وفصوله ، وفيما ضمت الأبواب والفصول من فوائد وفرائد ، فالتمع فى خاطرى اسم " السيوطى " وما ترك لنا من كتابه الذى سماه " المزهى " وحشد فيه من مباحث اللغة أنواعاً وفروعاً تفنن فيها ما شاء أن يتفنن وكأنما عاد إلينا علامة مصر فى عصره الحالى متمثلاً فى سيوطى عصرنا الحاضر ، ولكنه سيوطى جديد فى منهجه وأسلوبه جديد فيما عالج من مشكلات الألفاظ والعبارات ، جديد على الجملة فيما تناول من موضوعات " (١) .

ثم يختم الأستاذ محمود تيمور كلامه عن المؤلف فيقول : " ولا أكتف عن الأستاذ المؤلف أنه مع شدة غوصه على الدقائق ، وفرط تحريه للحقائق ، سوف يجد من النقد ، وبخاصة فيما يتعلق بتخطيطه الشائع من القول خلافاً فى الرأى ، ينقم منه بعضاً ويرضى عن بعض ، فليصبر نفسه على ما يستقبل من نقد ، كما صبرها على ما قدم من جهد .

على أن الكتاب ملاق دون ريب من تقدير العلماء والباحثين ما يكافئ الجهد المبذول فيه ، والنفع المرجو منه وما جزاء الإحسان إلا الإحسان" (٢) .

\* \* \* \*

(١) مقدمة أزهير الفصحى ص ٦ .

(٢) مقدمة أزاهير الفصحى ص ٧ .

مؤلفاته

ترك الأستاذ عباس أبو السعود ثروة علمية عظيمة كانت نتيجة لبحوثه في اللغة ، والنحو ، وقد أفاد منها الدارسون إفادة عظيمة وأثرت المكتبة العربية ومن هذه المؤلفات :

١- كتاب شمس العرفان بلغة القرآن - وقد طبع هذا الكتاب بدار المعارف .

٢- كتاب أزهير الفصحى في دقائق اللغة - موضوع البحث - وهو كتاب جامع لكثير من الفوائد - وقد طبعته دار المعارف أيضاً .

٣- الفيصل في ألوان الجموع - وهو من الكتب المفيدة أيضاً حيث وضع مؤلفه رحمه الله الجموع وما يجمع عليها من المفردات وقد طبعته دار المعارف أيضاً .

## الفصل الثانى كتاب أزهير الفصحى

أولاً : سبب تأليف الكتاب :

عادة ما يذكر المؤلفون السبب الذى حدا بهم إلى تأليف كتبهم وقد بين الأستاذ عباس أبو السعود السبب فى تأليف كتابه أزهير الفصحى فى دقائق اللغة فقال : " . . . رأيت أن أعاون فى تنقية الأساليب مما شابها من شائع الأخطاء بوضع كتاب يلم شتات الفصحى ، ويروض من شامسها ولقد أتاح لى هذه الفرصة الطيبة قيامى بتفتيش المدارس الثانوية ، ووقوعى على كثير من الزلات على كراسات الطلاب ، فاضطرتنى أمانة العلم أن أجمع أساتذة العربية بكل مدرسة عقب تفتيشها وأناقشهم فيما تعذرت به أقلام أبنائهم حتى يحيطوا بما سهوا عنه خيراً . . . وكان من جراء ذلك أنهم سألونى تسجيل هذه الشذوذ فى كتاب مخافة أن يطاردها جيش النسيان ، فلم يسعنى إلا أن أحفظ العلم ببذله ، وألاً أضن به على أهله ، فلم أجد بُدّاً من تلبية هذا المطلب الحكيم ؛ لأن لهؤلاء الأساتذة مكانة الأبناء البررة ، ومنزلة الأصدقاء المخلصين .

سرحت الطرف فى كل فج ، وجمعت من شوارد اللغة ما يغنى كل أديب فى كتاب تروق معانيه ، تطيب مجانية وأسميته ( أزهير الفصحى ) لأنه ضم بين دفتيه منها طوائف جمّة ، اصطفتيتها لشداة الطلاب ، وعشاق الآداب حتى صار - بحمد الله - نبراساً يهتدى به الأساتذة وطلابهم إلى ما ينبغى لهم أن يتحروه فى الكتابة السليمة " (١) .

(١) أزهير الفصحى فى دقائق اللغة ص ٩ ، ١٠ .

ثانياً: كتاب أزهير الفصحى

كتاب أزهير الفصحى فى دقائق اللغة للأستاذ عباس أبو السعود من أهم الكتب التى خدمت اللغة العربية فهو دوحة فيحاء اشتملت على كثير من التحقيقات اللغوية فقد صحح هذا الكتاب كثيراً من ألفاظ اللغة وأساليبها كما خَطَّ كثيراً من الألفاظ والأساليب .

وقد جاء هذا الكتاب فى ستة أبواب تحتها فصول :

الباب الأول : فى التحقيقات اللغوية من ص ١٣ إلى ص ١٣٨ وشمل هذا الباب الفصول الآتية :

الفصل الأول : فى تصويب بعض الكلمات والأساليب .

الفصل الثانى : فى تخطئة بعض الألفاظ والأساليب وهو الفصل الذى تعقبته فيه .

الفصل الثالث : فى الفرق بين كلمات .

الفصل الرابع : فى معانى بعض الكلمات .

الفصل الخامس : فى تعبيرات عربية .

الباب الثانى : فى بعض دقائق اللغة العربية من ص ١٣٩ إلى ١٧٢ وتحتة فصول :

الفصل الأول : فى مؤنثات مجازية .

الفصل الثانى : فى ألفاظ يجوز فيها التذكير والتأنيث .

الفصل الثالث : فيما يجب تأنيثه من الجموع وما يجوز .

الفصل الرابع : فى تعدى الأفعال الثلاثية والمزيدة بالهمز أو التضعيف

ولزومها

الفصل الخامس : فيما يقال فى التصميم فى عدم الفعل .

الباب الثالث : فى بعض الأخطاء الشائعة من ص ١٧٣ إلى ص ١٩٢ وقد ورد فى هذا الباب ١٢٤ مائة وأربعة وعشرون خطأ من الألفاظ والأساليب تعقبته فى بعضها .

الباب الرابع : فى ألفاظ عربية حَرَفَهَا العامة من ص ١٩٣ إلى ص ٢١٠ .  
الباب الخامس : فى بعض طرائف اللغة من ص ٢١١ إلى ص ٣٢٦ وهذا الباب يضم كثيراً من الفصول منها فصل فى ويح وأخواتها ، وفصل فيما بين أحد وواحد من الاتفاق والاختلاف وفصل فى أخوات أحد .  
وفصل فى أنواع الرياح وصفاتها ، وفصل فى أسماء جموع لا واحد لها من لفظها .

الباب السادس : فى بعض شواذ اللغة العربية ص ٣٢٧ إلى ص ٣٨٣ وهو آخر الكتاب وهذا الباب تحته فصول كثيرة أيضاً منها . فصل فى بعض شواذ النسب ، وفصل فى بعض شواذ التصغير وفصل فيما جاء على فاعل مقصوداً به مفعول وبالعكس . . الخ .

## منهج المؤلف فى أزاهير الفصحى

المؤلف يورد الخطأ ويصدره بقوله : شاع <sup>(١)</sup> أو جرى <sup>(٢)</sup> أو فشا <sup>(٣)</sup> فمثلاً يقول : " شاعت كلمة الأناية على ألسنة الناس حتى المثقفين منهم " <sup>(٤)</sup> ثم يصحح الخطأ بقوله " والتعبير السليم عن هذا المعنى أن يقال : عند فلان أثره بفتحيتين وهو أثرٌ بفتح فكسر " <sup>(٥)</sup> .

ثم يستدل على هذا التصحيح بالقرآن الكريم فيقول : " ويقال : آثرك فلان على نفسه ومنه قوله تعالى : { لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا } <sup>(٦)</sup> وقوله : { وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ } <sup>(٧)</sup> " .

وقد يستدل بالشعر العربى كما فى مسألة ( السراة ) وقد خطأ كونها جمعا لسرى - وهو الشريف - فهو يقول : " يعتقد كثير من المتعلمين أن السراة جمع للسرى بمعنى الشريف ... وكيف يكون سراة جمعا لسرى وهم يقولون : إن سراة تجمع على سروات مثل قطاه وقطوات تقول : هؤلاء من سادات الناس كما تقول من رءوسهم . قال قيس بن الحطيم :

(١) ينظر : أزاهير الفصحى ص ٦٢ .

(٢) ينظر : السابق ص ٦٤ .

(٣) ينظر : السيق ص ٦٢ .

(٤) ينظر : السيق ص ٦٢ .

(٥) ينظر : السيق ص ٦٢ .

(٦) سورة يوسف من الآية ٩١ .

(٧) سورة الحشر من الآية ٩ .

وعمرة من سروات النساء .: تنفح بالمسك أردانها  
ولو كان السراة جمعاً ما جمع لأنه على وزن الفعلة ومثل هذا البناء في  
الجموع لا يجمع " (١) .

ومن منهجه أنه يسند الأقوال إلى أصحابها ففي الأزهير : قال  
الرضي : الظاهر أنه اسم جمع لا جمع ( يعني السراة ) وذهب السهيلي في  
الروض الأنف إلى أنه مفرد لا جمع ولا اسم جمع " (٢) .

ومن منهجه أنه لم يتناول المسائل المتشابهة في مكان واحد بل  
سردها سرداً دون مراعاة الترتيب لأبواب نحوية أو صرفية وهو منهج كثير من  
السابقين عليه كالحريري في درة الغواص في أوهام الخواص ، وابن الجوزي  
في تقويم اللسان وغيرهما .

هذا وقد وضع المؤلف منهجه بنفسه فقال : " جمعت في هذا  
الكتاب الذي يحوى ستة أبواب - أجناساً من الألفاظ والتراكيب البعيدة من  
الالتباس ، وبسطت للقراء ما يغمض عليهم من أسرارها ، وما يفقههم على  
كنوزها ودقائقها ، مستدلاً بآي الذكر الحكيم ، وكلام من يحتج بأقوالهم من  
فحول الشعراء والخطباء والكتاب ، والتزمت أن أفسر ما افترضت غموضه  
من غريب الكلمات وأن اضبط ما ظننت افتقاره إلى الضبط حتى صار روضاً

(١) أزهير الفصحى ص ٦٨ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

نصييراً ، تزدهى بثمرات العلوم العربية أفنانه ، وعذباً نميراً يرتوى به من كان إلى  
الأدب صديان " (١) .

---

(١) أزهير الفصحى فى دقائق اللغة ص ١٠ .

## مقياس الصواب اللغوى عند المؤلف

المتأمل فى الأحكام التى حكم بها المؤلف على أقوال بعض الخاصة يرى أنه يسير على مقياس الأقدمين فى الحكم بالخطأ على غير الأفصح وهذا امتداد لمنهج المتشددين فى الأحكام على الألفاظ والأساليب وهو منهج الأصمعى ومن تبعه كالحريرى فى درة الغواص وابن الجوزى فى تقويم اللسان ومن تبعهم ممن كتبوا فى تصويب الأخطاء كعبد اللطيف البغدادى فى ذيل الفصيح ، والجوالقى فى التكملة والذيل على درة الغواص .

والعجيب أن المقياس الذى التزمه المؤلف فى الحكم بالخطأ على ألفاظ وأساليب صدرت عن الخاصة خالفه عندما كان يصحح بعض الأساليب والألفاظ التى خطاها غيره وسأورد - إن شاء الله - بعض الأمثلة التى توضح ما أقول .

أما مقياسه الذى التزمه فى تصحيح بعض الألفاظ والأساليب فى كتابة أزهير الفصحى - موضوع البحث - ومنها ألفاظ وأساليب صححها أيضاً فى كتابه شمس العرفان فبيانته كما يلى : أن معاجم اللغة لم تتعرض - فى الغالب - لذكر الأمور القياسية فى نظر علماء اللغة والنحو اكتفاءً بتعرض هؤلاء وشهرتها لكونها القياس ومن تلك الأمور القياسية التى أغفلتها المعاجم أولاً : بعض الأفعال والمشتقات التى وردت لها مصادر تعد عنده صحيحة لأن ورود المصدر عنده دليل على ورود فعله وما اشتق منه - وإن لم يذكر فى المعاجم - ولذلك عد الفعل ( دَوَى ) <sup>(١)</sup> الثلاثى وسائر ما

(١) ينظر : أزهير الفصحى ص ١٦ .

يشتق منه صحيحاً مقيساً ؛ لأن المصدر ورد في اللغة ففي أساس  
البلاغة للزمخشري " للنحل والفحل الهادر والريح والموج وغيرها  
دَوِيٌّ " (١) فوجود المصدر عنده دليل على ما يشتق منه .

ثانياً : عدَّ المؤلف بعض أفعال المطاوعة قياسية وإن لم ترد ولذلك صَوَّب  
التحق (٢) الطالب بالجامعة مع أن الوارد لحقه ولحق به - لكن التحق  
مطاوع لحقته فالتحق كعدلته فاعتدل وجمعته فاجتمع . وقد يكون  
مطاوعاً لمهموز الثلاثي : ألحقته فالتحق .

ثالثاً : بعض جموع التكسير ومن ثمَّ عدَّ المؤلف ( نوادي ) في جمع النادي  
صحيحاً مع أنه لم يرد فالوارد أنداء كما في اللسان (٣) أو أندية كما  
في المصباح (٤) المنير قال المؤلف في الأزهير " والحق أن النوادي  
جمع صحيح للنادي وإنما لم تذكره المعاجم اعتماداً على أنه قياس  
مطرّد ، إذ إن فواعل يطرد في كل اسم لغير عاقل على وزن فاعل  
مثل: كاهل وكواهل ، وحافر وحوافر وعائق وعوائق ، وشارب  
وشوارب ، وعارض وعوارض قال ابن مالك :

(١) أساس البلاغة ( دوى ) .

(٢) ينظر أزهير الفصحى ص ٣٤ وموسوعة اللحن في اللغة للأستاذ الدكتور عبد الفتاح سيد  
سليم ص ٤٨٨ .

(٣) ينظر اللسان ( ندا ) .

(٤) ينظر المصباح ( ندا ) ص ٣٠٨ .

فواعل لفوعل وفاعل .: وفاعلاء مع نحو كاهل<sup>(١)</sup>  
 وقد صحح المؤلف جمع الحائط على حوائط<sup>(٢)</sup> ، والجو على  
 أجواء<sup>(٣)</sup> ، والمعجم على المعاجم<sup>(٤)</sup> ، والبئس والبائس على  
 البؤساء<sup>(٥)</sup> مع أن الجموع الثلاثة لم ترد في المعجمات بل الوارد  
 الحيطان والحياط فى جمع الحائط والمعجمات فى جمع المعجم  
 والجواء فى جمع الجو ، والبائسون فى البائس وذلك لا يمنع - فى  
 رأى المؤلف - من استعمال الجموع القياسية السابقة .

رابعاً : ومن مقياسه اللغوى فى التصحيح أو ورود الفعل مضعفاً دليل على  
 مجيئه مجرداً قبل التضعيف - وإن لم يرد - مثل الفعل ( دَوَى )  
 الثلاثى السابق . قد ورد مضعفه وهو ( دَوَى ) تدوية ، وهو دليل  
 استعمال المجرد .

خامساً : ويرى المؤلف أن وجود شاهد واحد تصحح به الكلمة مثل جمع  
 مشكلة على مشاكل فقد صححه بورود شاهد ورد فى شعر  
 لأبى طالب وهو :

---

(١) أزاهير الفصحى ص ٢٧ ، وينظر : موسوعة اللحن فى اللغة ص ٤٨٧ مكتبة الآداب -  
 القاهرة .

(٢) ينظر أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة ص ٢٥ .

(٣) السابق ص ٣٠ .

(٤) السابق ص ٤٢ .

(٥) السابق ص ٤٥ .

فَلَا زَالَ فِي الدُّنْيَا جَمَالًا لِأَهْلِهَا .: وَزَيْنًا لِمَنْ وَالَاهُ ذَبُّ الْمَشَاكِلِ (١)  
 كما صحح المؤلف أيضاً تعديه الفعل زاد بالحرف " عن " لورود بيت  
 من الشعر وردت فيه هذه التعدية ، قال قبيصة النصراني الجرمي في  
 ديوان الحماسة :

يَزِيدُ تَبَالَةً عَنِ كُلِّ شَيْءٍ .: وَنَافِلَةً وَبَعْضُ الْقَوْمِ دُونَ (٢)

سادساً : ومن مقياسه في التصحيح أنه كان يعتمد على استعمال العلماء  
 للأساليب التي أنكرها غيره وذلك في استعمال ابن منظور للفعل  
 ( تَشَرَّدَ ) ولم يرد إلا ( شَرَّدَ ) (٣) .

سابعاً : ومن قياسه اللغوي في تصحيح بعض الأساليب أنه يرى أن الحمل  
 على المجاز مما تصحح به بعض الأساليب غير الواردة - فالمواطن  
 استعمال صحيح - وإن لم يرد لأن معناها : موافق من واطنته  
 أى : وافقته (٤) .

هذه خلاصة مقياسه اللغوي في التصويب لكنه عندما خطأ بعض الألفاظ أو  
 الأساليب خالف ما قرره في تصحيح بعض الأخطاء  
 وهالك البيان :-

أولاً : سبق أنه يرى أن بعض جموع التكسير يجوز - وإن لم يرد - إذا كانت  
 القاعدة الصرفية تجيزه وصحح بذلك النوادي في جمع النادى كما  
 تقدم ولما عرض لبعض الجموع التي لم ترد خطأها مع أن القياس

(١) ينظر موسوعة اللحن في اللغة ص ٤٨٨ .

(٢) السابق ص ٤٨٩ .

(٣) ينظر السابق ص ٤٨٩ .

(٤) ينظر موسوعة اللحن ص ٤٨٩ .

يجيزها وذلك في كتابه : شمس العرفان من ذلك أنه خطأ أخصياء<sup>(١)</sup>  
 جمع خصى ، وأنجياء<sup>(٢)</sup> في جمع نجى لأنهما لم يردا ، مع أن  
 القاعدة الصرفية في جمع التكسير تقول : يجمع على أفعلاء كل مفرد  
 على فعيل معتل اللام مثل غنى وأغنياء ، وسخى وأسخياء ، ومنه  
 خصى وأخصياء ، ونجى وأنجياء .

ثانياً : تقدم أن المؤلف يصحح المسألة بورود شاهد واحد ، ومع ذلك خطأ  
 قولهم لا يخفأك بتعدية<sup>(٣)</sup> الفعل بنفسه مع أن ذلك ورد في قول  
 الشافعي رحمه الله :

وَأُظْهِرُ أَسْبَابَ الْغِنَى بَيْنَ رُفْقَتِي . : لِيَخْفَاهُمْ حَالِي وَإِنِّي لَمُعَدَمٌ

وخطأ تعدى الفعل رجا إلى المفعولين بنفسه ورأى أن يتعدى إلى الثاني  
 منهما بحرف الجر ( من ) أو ( فى ) أو اللام مع ورود تعدى هذا الفعل إلى  
 المفعولين بنفسه فى قوله الشاعر :

إِنِّي لِأَرْجُو مُحْرَزًا أَنْ يَنْفَعَا . : إِبَائِي لَمَّا صِرْتُ شَيْخًا قَلْعًا<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر شمس العرفان بلغة القرآن ص ١٢٩ .

(٢) ينظر السابق ص ١٢٨ .

(٣) ينظر شمس العرفان ص ٤٥ .

(٤) ديوان الإمام الشافعي ص ١٦٩ والبيت من الطويل .

(٥) البيت من الرجز التام وهو فى اللسان ( قلع ) وشواهد التوضيح والتصحيح المشكلات  
 الجامع الصحيح لابن مالك ص ٢٦ تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

وقد وجه أرجو في هذا البيت على أنه ضمن معنى اسأل فنصب  
المفعولين بنفسه .

ثالثاً : ما ذكره المؤلف من أنه يصحح بعض الأساليب بناءً على ما ذكره  
العلماء في أساليبهم . خالفه حيث حكم - في شמוש العرفان -  
بالخطأ على أساليب وردت في كلام العلماء منها : تخطئته لكلمة  
الواسطة بمعنى الوسيلة ، قد وردت في كلام ابن مشيش قال " لولا  
الواسطة لذهب الموسوط " <sup>(١)</sup> وقول ابن مالك في الألفية في البدل :  
التابع المقصود بالحكم بلا . : واسطة هو المسمى بدلاً <sup>(٢)</sup>

رابعاً : ما قرره من أنه يصحح بعض الأساليب بالحمل على المجاز خالفه هنا  
في شמוש العرفان ، حيث حكم على بعض أساليب الخاصة ، وذلك  
في قوله " ويقولون : نقد فلان برى وهذه كلمة بريئة وكل من هذين  
التعبرين غير سليم ؛ لان البراءة لا يوصف بها غير الأناسى كما فى  
قوله تعالى : { أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُوا وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ } <sup>(٣)</sup>  
ووجه الكلام أن يقال : نقد خالص ، وهذه كلمة شكر خالصة ، أى  
من شوائب الرياء ، وسوء النية " <sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ٩٠ .

(٢) ألفية ابن مالك باب البدل .

(٣) سورة يونس من الآية ٤١ .

(٤) شמוש العرفان ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

وعند التحقيق نجد أن كلمة النقد توصف بالبراءة على سبيل المجاز ولا خطأ في ذلك بشهادة المؤلف نفسه لأن كلا من البرئ والخالص يحملان معنى واحداً وهو البراءة التي هي الخلو من الدغل والغش ففي المعجم الوسيط " يقال : عمل برىء : خلا من الدغل والغش " (١) والعمل كالنقد وهما ليسا من الأناسى ، وقد وصف العمل بالبراءة مجازاً ، ومثل ذلك تخطئه المؤلف لقولهم : " بكى فلان بكاءً مُرّاً " (٢) .

\* \* \* \* \*

---

(١) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٤٧ .

(٢) شمس العرفان ص ٨٩ .

# القسم الأول

## المسائل النحوية

جمعا التصحيح المذكر والمؤنث

شقراوات جمع شقراء

قال المؤلف : " شاع في الصحف وبين دفات كثير من الكتب ، وعلى السنة كثير من المتعلمين جمع الصفة التي على وزن فعلاء جمع مؤنث سالمًا على فعلاوات فقالوا في جمع شقراء ، وسوداء ، وصماء ، وبكماء ، وحمراء ، وبيضاء ، وزرقاء : شقراوات ، وسوداوات ، وصماوات ، وبكماوات ، وحمراوات ، وبيضاوات ، وزرقاوات ، وهذه الجموع وأمثالها خطأ ، لأنَّ الصفة إذا كانت على وزن أفعال للمذكر وفعلاء للمؤنث جمعت لهما جمع تكسير على وزن (فُعَل) بضممة فسكون " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم في جمع شقراء وما عطف عليه شقراوات خطأ ؛ لأن فعلاء التي مذكرها أفعال لا تجمع على فعلاوات بل تجمع على فُعَل فتقول في جمع شقراء شُقْر وكذلك ما عطف عليها ، وعند التحقيق نجد أن ما ذهب إليه المؤلف هو مذهب جمهور البصريين .

ويرى الكوفيون جواز جمع شقراء وما شابهها على شقراوات .

وهاك البيان :

ففي شرح التسهيل للمراي : " وأجاز الفراء سوداوات وهو قياس قول الكوفيين في جمع أسود بالواو والنون " (٢) .

(١) أزهير الفصحى ص ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) شرح التسهيل للمراي القسم النحوي ١٣٥ تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد

أحمد عبيد ( الطبعة الأولى س ١٤٢٧ - ٢٠٠٦ ) .

وفى شرح الرضى على كافيهِ ابن الحاجب : " وأجاز ابن كيسان  
أحمرون وسكرانون واستدل بقوله :

فما وجدت بنات بني نزار .: حلائل اسودينا وأحمرينا<sup>(١)</sup>

وهو عنده غير شاذ ، وأجاز أيضاً حمراوات وسكريات بناء على  
تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع " (٢) .

وقول الرضى والأصل ممنوع إلخ بناء على رأى البصريين أما الكوفيون  
فقد تقدم عن المرادي أن جمع المذكر الذى على وزن أفعال بالواو والنون  
قياس عندهم .

وفى الهمع : " ... فلا يقال : حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو  
والنون ، وأجازه الفراء ، وهو قياس قول الكوفيين - الآتي - فى المذكر " (٣) .

وقال الدكتور محمد على النجار : " فعلاء مذكرها أفعال ....

وهذه يرى أكثر النحاة ألا تجمع بالألف والتاء كما يرى أن مذكرها  
أفعال لا يجمع بالواو والنون وإنما يجمعان على فعل ، كأحمر وحمراء وجمعها  
حُمُر وهكذا ما مائلها ، وهؤلاء يحكمون بالشذوذ فى قول الشاعر :

وما وجدت بنات بنى نزار .: حلائل أسودين وأحمرينا

ومن النحويين فريق يجيز ما حظره الآخرون فلا بأس عندهم فى جمع  
حمراء على حمراوات ، وقد نسب الرضى فى شرح الكافية هذا الرأى إلى

(١) البيت من الوافر التام وهو للكميت بن زيد فى ديوانه ج ٢ ص ١١٦

(٢) شرح الكافية للرضى ج ٣ ص ١٧١ وينظر ج ٣ ص ٣٨٩ أيضاً .

(٣) همع الهوامع ج ١ ص ٧٩ ، ٨٠ ، وينظر ج ١ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

ابن كيسان وهو ممن خلط بين مذهبي البصريين والكوفيين وكان صاحب اختيارات ، ونسبه المرادى في شرح التسهيل إلى الفراء وجعله قياس قول الكوفيين عامة إذ يجيزون في مذكره الجمع بالواو والنون .... وواضح أننا إذا أخذنا برأي هؤلاء المجيزين فقد وجدنا مخرجاً واسعاً في تصحيح حسناوات" (١) .

وبناء على كلام الشيخ النجار أقول وقد وجدنا مخرجاً - وإن لم يكن واسعاً - في تصحيح شقراوات .

وفي معجم الصواب اللغوى : " نسوة شقراوات مرفوضة عند بعضهم لجمع الصفة التى على وزن فعلاء بالألف والتاء ، والقياس جمعها جمع تكسير .

المعنى : أشرب بياضها حمرة . الرأى والرتبة :

١- نسوة شُقُر : فصيحة .

٢- نسوة شقراوات : فصيحة .

يطرد جمع المؤنث السالم في كل ما ختم بألف التانيث الممدودة ما عدا فعلاء ولكن مجمع اللغة المصرى اتخذ قراراً يجيز جمع الصفات من باب أفعل فعلاء بالواو والنون في المذكر وبالألف والتاء في المؤنث استناداً إلى رأى الكوفيين وابن مالك ومن ثم يكون الاستعمال المرفوض فصيحاً (٢) .

(١) تقدم النقل عنهما فارجع إليه في المسألة .

(٢) معجم الصواب اللغوى ج ١ ص ٤٧٢ رقم ٣١٧٧ .

وقد كتب الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الأصول بحثاً بعنوان (جواز جمع أفعال فعلاء جمع تصحيح) جاء في آخره : " وبالنظر إلى ما تقدم ، يسع المجمع إصدار القرار التالي " يمنع بَصْرِيَّو النحاة جمع الصفة من باب أفعال فعلاء جمع سلامة ، وقياس مذهب الكوفيين الإجازة ، أما فعلاء مما لا مذكر له على أفعال فجوازه عند الكوفيين من باب أولى وهو جائز عند بعض البصريين كابن مالك .

وعلى هذا يجاز جمع الصفات من باب أفعال فعلاء مثل أسود سواد ، وأبيض بيضاء بالواو والنون في المذكر ، وبالألف والتاء في المؤنث ، كما يجاز جمع فعلاء مما ليس مذكوره على أفعال مثل : حسناء ، وعذراء بالألف والتاء " (١) .

\* \* \* \* \*

هؤلاء عُيِّرَ على دينهم ، وغيورون أيضاً  
 قال المؤلف : " ... كما ذاع قولهم : هؤلاء غيورون على دينهم ،  
 صبورون على المصائب ، والفصيح أن يجمع غيور وما مثله جمع تسكير  
 على (عُيِّرَ) بضمين ، فيقال : هم عُيِّرَ على الدين وصبر على المصائب " (١).  
 يرى المؤلف أن جمع غيور وشبهها على غيورين خطأ ، والصواب أن  
 تجمع جمع تسكير على غير بضمين .

وعند التحقيق نجد أن ما ذهب إليه المؤلف هو رأي البصريين وهو  
 الراجح في المسألة ولكن الكوفيين ذهبوا إلى جواز جمع غيور على غيورين  
 وهو جمع مذكر سالم ، ورأى الكوفيين مرجوح ، والمرجوح ليس خطأ ، وعليه  
 فيخرج قولهم هؤلاء غيورون على رأى الكوفيين .  
 وهاك البيان :

ففي شرح التسهيل لابن مالك : " ومن شروط هذا الجمع ( يعني  
 جمع المذكر السالم) كون الاسم علما كزيد أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند  
 قصده كمسلم فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران في لغة  
 غير بنى أسد وكصبور وقتيل ... ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ،  
 ولا قبولها عند قصد معناه ، بل أجازوا ... في أحمر : أحمر " (٢) .  
 وعليه فيجوز عند الكوفيين جمع صبور وغيور على صبورين وغيورين ،  
 وقد أثبت أن غيوراً قد تلحقه تاء التأنيث قليلاً وعليه فيجوز جمعه على

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٧٠

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١ ، وينظر همع الهوامع للسيوطي ص ١٥١ .

غيورين بلا خلاف وقد أيد العدناني مذهب الكوفيين فقال : " وأنا أؤيد الكوفيين تقليلاً للشذوذ والاستثناءات في اللغة العربية " (١) .

وفي النقد اللغوي : " وأجازه الكوفيون قالوا صبورون وصبورات " (٢) .  
وفي معجم الصواب اللغوي : " العرب غيورون على لغتهم مرفوضة عند بعضهم لجمع صيغة (فعال) التي يستوى فيها المذكر والمؤنث جمعاً سالماً - الرأي والرتبة :

١- العرب غُيِّرَ على لغتهم فصيحة

٢- العرب غيورون على لغتهم صحيحة إذا كانت فعول بمعنى فاعل مما يستوى فيه المذكر والمؤنث لا تجمع جمعاً سالماً وإنما تجمع جمع تكسير على فعل قياساً

ولكن مجمع اللغة المصري أجاز الحاق تاء التانيث بفعال هذه اعتماداً على ما ذكره سيبويه وغيره من مجئ ذلك عن العرب وعلى هذا يجري على هذه الصيغة بعد جواز تانيثها بالتاء ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث (٣) .

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لجمع غيور على غيورين وهاك نصه : " المصريون غيورون على وطنهم . يرى بعض الباحثين أن تصويب ذلك أن يقال : غُيِّرَ على وطنهم ، وحثتهم في ذلك أن فعولاً بمعنى فاعل -

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ١٩١ ، وينظر معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة المسألة ١٤٥٠ .

(٢) في النقد اللغوي دراسة تقويمية للدكتور عبد الفتاح سليم ص ١٠٤ .

(٣) معجم الصواب اللغوي ١/٥٦٧ ، وينظر لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٢٥ .

فيما دل على وصف - يطرد جمعه على فُعل بضمّتين كصبور وصبر ، وغيور وغير ، وترى اللجنة أن اطراد وصف على صيغة لا يمنع أن تجمع تلك الصيغة جمع مذكر سالماً متى استوفت شروط هذا الجمع .

وبناء على هذا يكون كلا التعبيرين صحيحاً على رأى الكوفيين الذين لا يشترطون أن يكون الوصف مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث<sup>(١)</sup> .

#### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن جمع غيور على غيورين صحيح على رأى الكوفيين بل إن جمعه على ذلك يكون باتفاق على جواز الحاق التاء بفعال بمعنى فاعل وقد ثبت ذلك والله أعلم .

\* \* \* \* \*

---

(١) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ص ٦٣ .

الإخبار بالمصدر  
فلان عالة على أبيه

قال المؤلف : " ذاع بين المتعلمين وغيرهم قولهم : فلان عالة على أبيه ، وخطأ هذا التعبير واضح ؛ لأنَّ كلمة عالة جمع تكسير مفردة عائل كبائع وباعة ، وقائل وقالة ولا يجوز أن يخبر بالجمع عن المفرد ، وإنما يقال : الأولاد عالة على أبيهم ... ويمكن التعبير عن معناهم هذا بأن يقال : فلان عبء على أبيه ، أو هو كلُّ على أبيه " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم : فلان عالة على أبيه : خطأ واضح ؛ لأنَّ كلمة عالة جمع تسكير مفردة عائل كبائع وباعة ، وعند التحقيق نجد أنَّ كلمة عالة ليست نصًّا في كونها جمع تكسير فقد تكون مصدرًا بمعنى الفقر والفاقة ففي اللسان : " والعيلة والعالة : الفاقة " (٢) ، وفي المعجم الوسيط : " والعالة : الفقر والفاقة " (٣)

وفي المعجم الوجيز : " العالة : يقال هو عالة على غيره أي : لا يستقل بأمرة " (٤) .

يؤخذ من النصوص السابقة أن العالة مصدر بمعنى الفقر والفاقة وهو اسم معنى ، أخبر به عن الذات مبالغة أو على حذف مضاف أي : ذو عالة أو

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة . ص ٦٠ .

(٢) اللسان ج٤ ص ٣١٩٤ (عيل) .

(٣) المعجم الوسيط ج٢ ص ٦٦٤ (عال) .

(٤) المعجم الوجيز ص ٤٤١ .

يكون بمعنى عائل كما قالوا زيد عدل على معنى المبالغة فكان العدل تجسم فيه أو على حذف المضاف أي : ذو عدل أو إما بتأويله باسم الفاعل .

ففي معجم الأخطاء الشائعة : " تأتي العالة ، أيضاً اسماً بمعنى الفقر والفاقة والحاجة كما في اللسان والتاج فعلى هذا يصح أن يقال فلان عالة أي : عائل من باب الوصف على سبيل المبالغة ، أو على تقدير مضاف أي : ذو عالة ، وهذا كثير نظيره في كلام الذين يحتج بهم " (١) .

#### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن قولهم فلان عالة على أيه أسلوب صحيح وعالة فيه مصدر بمعنى الفقر والفاقة وقد تقدم توجيه الأخبار به عن الذات وهو معنى وقد أجاز مجمع اللغة العربية هذا الأسلوب وأورده في المعجم الوجيز كما تقدم والله تعالى أعلم .

\* \* \* \* \*

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ١٨١ وينظر تاج العروس (عال) .

## لا النافية للجنس

لا بد أن تفعل – لا بُدَّ وأن تفعل

قال المؤلف : " شاع في الصحف وعلى السنة أكثر المتأدبين قولهم لا بد وأن تفعل كذا وهذا خطأ ؛ لأن الواو هنا لا تؤدي أي معنى ، كما أنها ليست زائدة ، والصواب أن يقال : لا بُدَّ أن تفعل كذا ، فلا نافية للجنس ، وبد اسمها ، وخبرها الجار والمجرور بعدها إذ أن الأصل لا بد من أن تفعل ثم حذفت (من) حذفاً مطرداً مع أن " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم لا بد وأن تفعل كذا بالواو خطأ ؛ لأنَّ الواو لا تؤدي أي معنى كما أنها ليست زائدة ، والصواب حذف هذه الواو .  
وفي معجم الصواب اللغوي : " لا بُدَّ وأن تعود فلسطين لأصحابها مرفوضة عند بعضهم ؛ بزيادة الواو بين " لا بُدَّ" والمصدر المؤول . الرأي والرتبة ، لا بُدَّ من أن تعود فلسطين لأصحابها فصيحة ، لا بد وأن تعود فلسطين لأصحابها صحيحة ، يمكن تخريج هذا الاستعمال باعتبار زيادة الواو ، ويؤيد ذلك وجود نظائر لهذا الأسلوب تزداد فيه الواو كقولنا ... " ربنا ولك الحمد" وهذه الواو تفيد التأكيد كما يمكن تخريجه باعتبار أنَّ الواو بمعنى (من) كما قال السيرافي وقد استعمل هذا الأسلوب كثير من كبار

اللغويين كالأصفهاني ، والسيوطي ، والجوهري ، وابن خلدون وغيرهم وقد أجازهم مجمع اللغة المصري في الدورة السابعة والستين " (١) .

وفي معجم أخطاء الكتاب : " أما قول الكتاب لا بدّ وأن بزيادة الواو قبل (أن) ، فإنه كثر في كلام الفصحاء قديما وحديثا ومن ذلك ما جاء في كتاب محاضرات الأدباء / ٥٨٩ للراغب الأصفهاني وقيل : البرّ إذا أكل لا بد وأن يداس ويذرى ويغريل... " ، وما جاء في كتاب الجاسوس على القاموس / ٥٣٠ لفارس الشدياق من المحدثين : " فلا بد وأن يكون فيه معنى المتعدي " وقد تكرر منه ذلك وعرض لذلك أبو البقاء الكفوي في ( كلياته ٢٨٤ ) فقال : " والخبر قد يكون من الواو وأن كان حقه ألا يكون بها كخبر المبتدأ وأن كان قليلاً " وخبر (لا) الواقعة بعدها بُدّ نحو : ( لا بد وأن يكون ) قالوا إن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم " (٢)

هذا وقد كتب الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الخبير بمجمع اللغة العربية بالقاهرة بحثاً عن زيادة الواو بعد لا بد ، خلص فيه إلى جواز هذا الأسلوب ومما جاء فيه : " زيادة الواو مما اختلف فيه النحاة قديما فبعضهم يجيزه مستشهدا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم ، ومن الشعر العربي ، وبعضهم يمنعه ، ويتأول ما ورد من الشواهد وجوها من التأويل لا تخلو من وجهة .

(١) معجم الصواب اللغوي ج ٢ ص ٩٤٣

(٢) معجم أخطاء الكتاب ص ٤١ وينظر ص ٦٤٩ .

وكلا المذهبين - كما هو واضح - اختلاف في تفسير بعض التراكيب العربية الواردة في الاستعمال ، وهذا الاختلاف لا يغير هذه التراكيب ولا يبدل منها ، ولا يفضل أحدها على الآخر ؛ لأنَّ هناك فرقاً واضحاً بين المتكلم باللغة ودارس اللغة ، المتكلم يجرى على سنن لغته ونظامها والدراس يراعى القواعد التي استتبها ويعمل على إمرارها .

ومما يدخل تحت هذه المسألة الواو التي تأتي بين لا بد وما يأتي بعدها إذا كان مصدراً مؤولاً من أن والفعل أو أن ومعمولها وقد شاع هذا الاستعمال في العصر الحاضر لدى كثير من المثقفين حتى اللغويين منهم كأن يقول بعضهم : لا بد وأن يكون لهذه المشكلة حل ....

وليس هذا الاستعمال مقصوراً على لغة المحدثين بل إنه مما ورد في لغة بعض السابقين " (١)

ثم نقل الباحث نصوصاً عن الصنعاني في التكملة والذيل والصلة كما نقل بعض الآيات ، وذكر خلاف البصريين والكوفيين في تخريجها مثل قوله تعالى { حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا } (٢) هل الواو زائدة كما يقول الكوفيون أم لا كما يقول البصريون ثم ختم بحثه بقوله " تأسيساً على كل ما سبق أرى ألا يخطأ التعبير الذي تزد فيه الواو بين لا بد والمصدر المؤول من أن والفعل ، أو أن ومدخولها ، مثل لا بد وأن يكون لهذه المشكلة حل وأن ينظر فيه على أن الواو زائدة لتمكين اللفظ وتقوية

(١) كتاب في أصول اللغة ج ٤ ص ٨٥١

(٢) سورة الزمر من الآية ٧٣ .

المعنى ، وفي النصوص التي أوردتها دليل يعول عليه وسند يستند إليه في القياس عليه " (١).

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤيدا لصحة هذا التركيب وهالك نصه :

" ترى اللجنة صحة التركيب الذي تزداد فيه الواو بين " لا بد " والمصدر المؤول بعدها من أن الفعل ، أو أن ومعمولها لكثرة ورود الواو الزائدة في تراكيب كثيرة في العربية ، لتقوية المعنى وتمكينه " (٢).

\* \* \* \* \*

---

(١) كتاب في أصول اللغة ج ٤ ص ٨٥٥ .

(٢) كتاب في أصول اللغة ج ٤ ص ٨٤٦ .

تعدي الفعل ولزومه

تعدي الفعل (أسف) بعلي وباللام (أسف عليه وأسف له)  
قال المؤلف : " فشا بين كثير من المتأدبين فشواً كبيراً قولهم : " ممّا يُؤسّفُ له كذا ... " وهذا خطأ بيّنٌ ؛ لأنّ الأسف هو المبالغة في الحزن ، وهو أيضاً التلهف والتحسر فكما يقال : حزنت على ما فات .... يقال أيضاً أسف فلان على فوات الفرصة .... فلا يجوز أن يقال : أسفت لفوات الفرصة ، ولا ممّا يُؤسّفُ له وقوع هذا الحادث ... " (١).

يرى المؤلف أنّ الفعل (أسف) لا يتعدى إلى المفعول إلا بعلي ولا يجوز أن يتعدى باللام فلا يقال : مما يؤسف له بل يجب أن يقال مما يؤسف عليه ، وعند التحقيق نرى أن هذا الفعل (أسف) جاء متعدياً بعلي وباللام أيضاً .

وهاك البيان والتفصيل :

أولاً : صرح كثير من المعاصرين بخطأ قولهم : (أسف له) ، منهم إبراهيم اليازجي في لغة الجرائد (٢) ، وأسعد داغر في تذكرة الكاتب (٣) ، وزهدي جارالله في الكتابة الصحيحة (٤) ، والدكتور محمد أبو الفتوح شريف في كتابه من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة (٥) ، والأستاذ إبراهيم نصحي في صحيفة صوت الأزهر (٦) .

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة للأستاذ عباس أبي السعود ص ٥١، ٥٢ ، ط: دار المعارف - الطبعة الثانية .

(٢) ينظر : لغة الجرائد ص ١٢٠ ، مطبعة مطر بمصر الطبعة الأولى .

(٣) ينظر : تذكرة الكاتب ص ٤٣ .

(٤) ينظر: الكتابة الصحيحة ص ٢١ ، المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧م ، بيروت .

(٥) ينظر: من الأخطاء الشائعة ص ٣٦ ، مكتبة الشباب ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٧٩م .

(٦) ينظر: صوت الأزهر العدد ٢٠٤ يوم الجمعة ٢٤ من جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ الموافق

٢٢ من أغسطس ٢٠٠٣م الصفحة الرابعة عشر تحت عنوان من الأخطاء الشائعة .

هذا وقد ورد الفعل (أسف) متعديًا بعلى في معظم معجمات اللغة .  
 ثانيًا : أجاز كثير من العلماء تعدية الفعل (أسف) بالحرفين (اللام) و(على) ،  
 ففي معجم أخطاء الكتاب : " تقول أسف أسفًا ، ومعناه حزن ،  
 وغضب ، وتلهف ، وندم ، ففي الصَّحاح " الأسف " : أشد الحزن ،  
 وقد أسف على ما فات ، وتأسف ، أي : تلهف وأسف عليه أسفًا :  
 غضب " (١) .... وقد اختلف النقاد في صحة قولك أسف له ، فمنعه  
 بعضهم كالشيخ إبراهيم اليازجي وجاراه أسعد داعر والدكتور مصطفى  
 جواد (٢) والصحيح جواز قولك : أسف له كما قال مهيار :  
 أَسَفْتُ لِحِلْمٍ كَانَ لِي يَوْمَ بَارِقٍ . : فَأَخْرَجَهُ جَهْلُ الصَّبَابَةِ مِنْ يَدِي (٣).  
 وقد جاء في المعجم الكبير (٤) : " أسف له : تألم وندم " وهو معجم  
 حديث أصدره المجمع القاهري ... " (٥).

فقد تعدى الفعل (أسف) في بيت مهيار الديلمي باللام والأسف  
 بمعنى الحزن الشديد .

هذا والدكتور مصطفى جواد الذي نقل عنه صاحب معجم أخطاء  
 الكتاب أنه منع أسف له لم أفهم من كلامه ذلك بل أنكر مجيء أسف بمعنى  
 ندم ورد على الأستاذ المقدسي الذي زعم ذلك .

(١) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (أسف) .

(٢) تقدمت الإحالة على كتبهم .

(٣) من الطويل في ديوانه ٢٦٠/١ بيروت .

(٤) ينظر : المعجم الكبير (أسف) .

(٥) معجم أخطاء الكتاب ص ١٤ .

فأسف عنده حزن ، أو جزع ، أو غضب وهي تتعدي بعلى واللام ، وقد أورد الدكتور مصطفى جواد نصوصا كثيرة في معنى الأسف ثم قال : " فجميع هذه النصوص اللغوية لم يرد فيها الأسف بمعنى الندم كما ادعى الأستاذ أنيس المقدسي ولم يستعمل مع الأسف حرف جر غير (على) " (١) .  
ثم قال : " وقد يحتج الأستاذ المعترض (٢) بأنه . أي الفعل أسف . إنما يأتي بمعنى الندم إذا صحبته اللام لا (على) ومع ذلك فنحن نجاريه ونأتي له بشاهدين للام أحدهما مروى عن أبي عبيدة في قصة أبي دهب الجمحي الفارس الشاعر جاء في آخرها : " فوجد زوجته قد ماتت حزنا عليه وأسفاً لفراقه " (٣) .

والآخر قول بعض الشعراء :

فِيَا عَجَبًا مِنْ آسِفٍ لِمُرِيٍّ ثَوَى

وَمَا هُوَ لِلْمَقْتُولِ ظُلْمًا بِأَسِفٍ (٤)

فكلا الشاهدين يفيد الحزن لا الندم مع وجود اللام " (٥) .

يؤخذ من كلام الدكتور مصطفى جواد أن الفعل أسف بمعنى حزن يتعدى بعلى ويتعدى أيضا باللام .

(١) قل ولا تقل ص ٤١ .

(٢) هو الأستاذ أنيس المقدسي .

(٣) نوادر أبي علي القالي ص ١٨٨ ، دار الكتب المصرية .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لابن حزم في طوق الحمامة ص ١١٠ .

(٥) قل ولا تقل ص ٤٣ ، ٤٤ .

فالفعل أسف يتعدى بعلى واللام إلا أن أسف على الرجل يعني أن الحزن عليه توجع وحزن فهو انفعال وأن أسف له يعني أن الحزن له رثاء لحاله واهتمام بأمره ومصيره فهو انفعال وفعل<sup>(١)</sup> .

وقال أستاذنا الدكتور عبدالفتاح سليم : " ومن الخطأ عنده<sup>(٢)</sup> أن يعدى الفعل (أسف) باللام في قولهم : "أسفت له" بمعنى حزنت والصواب أن يعدى بالحرف (على) فيقال أسفت عليه ، وقد سبقه إلى تلك التخطئة الأستاذ أسعد داغر في تذكرة الكاتب ولكن الاستعمالين واردان صحيحان ، ومن الاستعمال باللام قول الشاعر :

أَسَفْتُ لِحِلْمٍ كَانَ لِي يَوْمَ بَارِقٍ . : فَأَخْرَجَهُ جَهْلُ الصَّبَابَةِ مِنْ يَدِي  
وقول الآخر :

إِذَا أَبْصَرُوا حَالِي وَلَمْ يَأْسَفُوا لَهَا . : وَلَمْ يَأْنُقُوا فِيهَا أَنْفَتْ لَهُمْ مِنِّي  
وفهم الغرض من الاستعمال هو الذي يحدد الحرف المعدى ، فإن كان الغرض بيان الأمر الذي كان الأسف بسبب فقدته أو فوته فالتعدية باللام مستساغة لإفادتها معنى التعليل ، وبه فسر البيتان السابقان ، وإن كان الغرض ذكر الأمر الذي وقع عليه الأسف والحزن ، فالتعدية بعلى نحو قوله تعالى :  
{ وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ } [يوسف : ٨٤] وكل ذلك قياس مطرد لا يخطأ  
قائله " (٣) .

(١) ينظر: معجم أخطاء الكتاب ص ١٥ .

(٢) يعني به الأستاذ زهدي جار الله في كتابه الكتابة الصحيحة ص ٢٧ .

(٣) في النقد اللغوي دراسة تقييمية للدكتور عبدالفتاح سليم ص ٢١ ، وينظر : ص ٩٩ من المرجع نفسه .

هذا وقد فسر الأسف بالحسرة والندم كما في المعجم الوسيط<sup>(١)</sup> والقاموس المحيط<sup>(٢)</sup> ، وقد عدي باللام بمعنى الندم والتألم في المعجمين الكبير<sup>(٣)</sup> والوسيط<sup>(٤)</sup> .

وفي معجم الصواب اللغوي : " أسف لفراقنا مرفوضة عند بعضهم لأن الفعل أسف لا يتعدى باللام ، المعنى : تألم وندم الرأي والرتبة :  
١. أسف على فراقنا فصيحة .

٢. أسف لفراقنا صحيحة الوارد في المعاجم القديمة أن أسف عليه بمعنى غضب أو جزع وحزن ومنه قوله تعالى : { وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَىٰ يَؤُسْفَ } [يوسف : ٨٤] ، وفي الوسيط أن أسف له تألم وندم ، وفي العبارة السابقة يصح المعنى على الاثنين فيجوز التعدية بعلى واللام لذلك أجاز اللغويون نيابة حروف الجر بعضها عن بعض كما أجازوا تضمين فعل معنى فعل آخر فيتعدى تعديته ، وفي المصباح (طرح) : " الفعل إذا تضمن معنى فعل جاز أن يعمل عمله " وقد أجاز مجمع اللغة المصري هذا وذاك ... " (٥) .

#### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن الفعل (أسف) يأتي بمعنى الحزن أو الحزن الشديد ، أو الغضب ، أو التلهف والتحسر ، أو الندم والتألم ، وفي كل هذه المعاني ورد تعديده في معظم المعجمات بالحرف (على) .

(١) ينظر : (أسف) ، و(ندم) .

(٢) ينظر : القاموس المحيط (ندم) .

(٣) ينظر : المعجم الكبير (أسف) .

(٤) ينظر : المعجم الوسيط (أسف) .

(٥) معجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر ١/٢٤ ، طبعة عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ . ٢٠٠٨ م ، وينظر : معجم الأخطاء الشائعة للعدناني ص ٢٥ .

وقد أورد المعجمان الكبير والوسيط تعديده باللام بمعنى التألم والندم كما ورد تعديده باللام بمعنى الحزن كما تقدم في كلام الدكتور مصطفى جواد ، وقد بين صاحب معجم أخطاء الكتاب أن الحزن إن كان توجعا وجزعا على المأسوف عليه تعدى بالحرف (على) ، وإن كان رثاءً لحاله واهتماما بأمره ومصيره تعدى باللام لأنه انفعال وفعل للمأسوف له .

كما بين أستاذنا الدكتور عبدالفتاح سليم أن فهم الغرض من الاستعمال هو الذي يحدد الحرف المعدى به ، فإن كان الغرض بيان الأمر الذي كان الأسف بسبب فقدته وفوته فالتعدية باللام مستساغة ؛ لإفادتها معنى التعليل ، وإن كان الغرض ذكر الأمر الذي وقع عليه الأسف والحزن فالتعدية بعلى وكل ذلك قياس مطرد لا يخطأ قائله .

بناء على ما تقدم فالفعل أسف يتعدى بالحرف (على) وهو الأكثر ، ويتعدى باللام أيضا ، والله أعلم .

لفته إلى كذا أي وجَّههُ

قال المؤلف : " ويقولون : لفته إلى كذا ، قاصدين توجيه نظره إليه ، والصواب أن اللفت : معناه الصرف لا التوجيه يقال : لفته عن قصده إذا صرفه عنه قال تعالى : { أَجِئْنَا لِنُلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا } <sup>(١)</sup> ، وينبغي لهم أن يعبروا عن معناهم هذا بقولهم : وجَّههُ إلى كذا أو نبهه على كذا أو بصره بكذا " <sup>(٢)</sup> .

يرى المؤلف أن قولهم لفته إلى كذا قاصدين توجيه نظره إليه خطأ ، والصواب أن اللفت معناه الصرف لا التوجيه يقال لفته عن قصده إذا صرفه عنه والصواب أن يقولوا وجهه إلى كذا أو نبهه على كذا أو بصره كذا .  
أقول : الحكم بالخطأ على قولهم لفته إلى كذا ليس سديداً ؛ لأنَّ اللفت يتغير معناه بحسب حرف الجر الذي يتعدى به فإن كان بمعنى صرف تقول لفته عن هذا الأمر أي : صرفه عنه وأما لفته إليه فهو بمعنى وجهه إليه وإن كانت المعاجم لم تذكر لفته إليه إلا أنها ذكرت التفت إليه بمعنى توجه إليه .  
وهاك البيان :

ففي معجم أخطاء الكتاب : " تقول لفته يلفته بالكسر : إذا لواه وصرفه عن وجهته أو رأيه ففي الصحاح : " ولفته عن رأيه : صرفه .... ويتعدى الفعل يالِي كما يتعدى ب(عن) فيكون له وجهة أخرى ، فأنت تقول : لفته إلى أمر كذا أي : صرفه إليه وقد أخذ العدناني على الكتاب قولهم : يبدي شجاعة

(١) سورة يونس من الآية ٧٨ .

(٢) أزهير الفصحى ص ١٧٧ .

تلقت إليها القلوب وجعل الصواب : توجه إليها القلوب ذلك في معجمه الأخطاء الشائعة<sup>(١)</sup> .

أقول : لا وجه البتة لهذه التخطئة ، فإذا صرفت القلوب عن أمر فقد لفتها عنه ، وإذا صرفتها إليه فقد لفتها إليه ، ويبدو ذلك جلياً في استعمال التفت فقولك: التفت فلان إلى أمر كذا يعني أنه انصرف إليه ، وإذا انصرف إليه فقد شغل به واهتم وعلى ذلك قول الزجاج : " لا يلتفت إلى هذه اللغة ولا يُعَبَّأُ بها " <sup>(٢)</sup> ، ببناء الفعلين للمفعول ، أي: لا يكثرث لهذه اللغة ولا يهتم بها .

وهكذا قول ابن دريد في الجمهرة فلا تلتفت إلى ما جاء على فعيل مما لم <sup>(٣)</sup> تسمعه <sup>(٤)</sup> " .

وفي معجم الصواب اللغوي : " لفت نظره إلى المذاكرة : مرفوضة عند بعضهم لعدم ورود الفعل متعدياً بـ ( إلى ) في المعاجم .

المعنى - نبهه إليها - الرأي والرتبة : لفت نظره إلى المذاكرة فصيحة ، يتغير حرف الجر مع الفعل لفت بتغير المعنى المراد ، فيقال : لفته عن الشيء بمعنى صرفه ، ولفته إلى الشيء بمعنى : نبهه أو وجه نظره إليه " <sup>(٥)</sup> .

( ١ ) ينظر : معجم الأخطاء الشائعة للعدناني ص ٢٢٩ .

( ٢ ) معاني القرآن وإعرايه للزجاج ٩٠/٣ ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .  
١٩٨٨ م .

( ٣ ) الجمهرة لابن دريد (لفت) .

( ٤ ) معجم أخطاء الكتاب ص ٥٤٥ .

( ٥ ) معجم الصواب اللغوي ١ / ٦٤٠ .

أدمن على كذا وأدمن كذا

قال المؤلف : " يقولون : فلان يدمن على لعب النرد ، أو على احتساء الخمر ، والصواب أنّ هذا الفعل متعدّد بنفسه فيقال : يدمن لعب النرد ، ويدمن احتساء الخمر " (١) .

يرى المؤلف أنّ قولهم فلان يدمن على لعب النرد خطأ ؛ لأنّ هذا الفعل متعدّد بنفسه ، والصواب يُدمن لعب النرد ، وعند التحقيق نجد أنّ هذا الفعل ورد متعدّدًا بنفسه ، وبحرف الجر على ، وهاك البيان :

ففي أساس البلاغة للزمخشري " وأدمن الأمر ، وأدمن عليه : واظب " (٢) .

وفي المعجم الوسيط : " يقال : أدمن الأمر ، وعليه : واظب " (٣) .

وفي معجم الأخطاء الشائعة للعدناني : " أدمن شرب الخمر ، وأدمن على شربها ، ويخطئون من يقول : أدمن فلان على شرب الخمر ، ويقولون : إنّ الصواب هو : أدمن شرب الخمر ؛ لأنّه جاء في اللسان : أدمن الشرب وغيره أدامه ولم يقلع عنه ، ولكن الأساس قال : أدمن الأمر وأدمن على الشيء : واظب " (٤) .

وأجاز المتن ، والوسيط : (أدمن على الأمر) (٥) .

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، وينظر : الكتابة الصحيحة لزهدي جار الله ص ١٢٢ ، ومحيط المحيط (دمن) .

(٢) أساس البلاغة ٢٨٤/١ (دمن) .

(٣) المعجم الوسيط (دمن) .

(٤) ينظر : أساس البلاغة للزمخشري (دمن) .

(٥) ينظر : المتن ، والمعجم الوسيط (دمن) .

ويجيز محمد علي النجار في محاضراته على الأخطاء الشائعة أن  
تُضَمَّنَ الفعل أدمن معنى الفعل واظب ، لذا قل :

أ. أدمن شرب الخمر .

ب. أدمن على شرب الخمر " (١) .

وفي معجم أخطاء الكتاب : " أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي قول  
القائل : أدمن عليه ، وجعل صوابه : أدمنه ، فقال يقولون : مُدْمِنٌ على هذا  
الأمر أي: مواظب عليه ، مديم لفعله ، والصواب ترك الجار ؛ لأنَّ هذا الفعل  
يتعدى بنفسه " (٢) .

وشايعه في ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر في تذكرته (٣) ، وجرى  
مجرهما الأستاذ محمد العدناني في معجمه الأخطاء الشائعة (٤) بل خطأ  
معجم المتن ، والمعجم الوسيط ، حين نصا على أدمن عليه .

وحقيقة الأمر جواز الوجهين ، تقول : أدمن فلان شرب الخمر فتعديه  
بنفسه كما تقول : أدمن عليه فتعدية بالجار ، وقد نبهت على ذلك منذ  
عشرات السنين فانظر إلى ما جاء في أساس البلاغة ، قال الزمخشري :  
" وأدمن الأمر ، وأدمن عليه : واظب (٥) ، وهو صريح بين الصراحة " (٦) .

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ٩١ ، وينظر: في النقد اللغوي دراسة تقييمية للأستاذ  
الدكتور : عبد الفتاح سليم ص ٢٩ ، ومعجم الصواب اللغوي ١ / ٢٨ .

(٢) ينظر : لغة الجرائد ص ٣٠ ( دمن ) .

(٣) ينظر : تذكرة الكاتب ص ١٠٥ .

(٤) هذا النقل عن الأخطاء الشائعة غير سديد لأن العدناني أجاز الوجهين ولم يخطئ المتن  
والوسيط وقد تقدم كلامه آنفا .

(٥) ينظر أساس البلاغة (أدمن) .

(٦) معجم أخطاء الكتاب ص ١٩٧ .

## تعدي الفعل يمتاز ( بعلى )

قال المؤلف : " يقولون : يمتاز شوقي على الشعراء بكذا ، والفصح أن يقال يمتاز منهم بكذا أو يمتاز بكذا ، أي : إن هذا الفعل تستعمل معه (من) لا (على) ، وقد يجئ بدونها كما تقدم وكما في قوله تعالى<sup>(١)</sup> : {وَأَمَّا تَزُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ} "<sup>(٢)</sup>

الفعل يمتاز - وهو مطاوع للفعل ماز تقول : مزت الشيء فامتاز ، أي : فصلته فانفصل - يرى المؤلف خطأ تعدي هذا الفعل بعلى فلا تقول شوقي يمتاز على الشعراء بكذا بل يجب أن تقول شوقي يمتاز منهم بكذا وعند التحقيق نجد أن هذا الفعل يتعدى بعلى ، وعن ، ومن .  
وهاك البيان :

ففي المعجم الوسيط : " ماز الأذى عن الطريق : نجاه وأزاله ، وفلانا عليه : فضَّله عليه "<sup>(٣)</sup> .

ففي هذا النص تعدي الفعل ماز بعن ، وعلى ، وامتاز مطاوع ماز ، وعليه فيجوز أن تقول : مزت الأذى عن الطريق فامتاز الأذى عن الطريق ، ومزت فلانا على فلان ، أي : فصلته عليه فامتاز فلان على فلان .

وفى معجم أخطاء الكتاب ما نصه : " ..... ولكن هل تقول : ميزت فلانا على فلانا ، أو تميز فلان على فلان كما يقول الكتاب ؟

(١) سورة يونس رقم ٥٩ .

(٢) أزاهير الفصحى ص ١٧٨ .

(٣) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٩٢٩

أقول : أنكر أبو السعود في الأزهير قول القائل يمتاز شوقي على الشعراء بكذا كما أنكر العدناني في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة<sup>(١)</sup> قول القاموس : ماز الشيء فضل بعضه على بعض ، كما أنكر ذلك على المعجم الوسيط ، وشايح العدناني في ذلك الزبيدي صاحب التاج<sup>(٢)</sup> .

أقول : إذا كان الميز والتمييز هو الفصل في الأصل ، فإنه استعمل في المفاصلة أيضاً ، فانظر إلى ما حكاه الحصري القيرواني في زهر الآداب ٦٥/٢ عن أبي منصور الثعالبي وجعله مميّزاً على ملوك عصره بخصائص من العدل وإذا كان التمايز في الأصل مثلاً بمعنى التفوق كما في الأساس فقد أصبح يفيد التفاضل ..."<sup>(٣)</sup> .

وفي معجم الصواب اللغوي : " يمتاز على أقرانه : [ مرفوضة عند بعضهم ] لتعديه الفعل بعلى . الرأي والرتبة .

— يمتاز على أقرانه بالذكاء [ فصيحته ] .... يمتاز يتعدى بعلى إذا كان بمعنى يتفوق كما في هذا المثال ، والمعنى المراد فَضَلَهُمْ وصار خيراً منهم"<sup>(٤)</sup> .

\* \* \* \* \*

(١) ينظر : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للعدناني ص ٦٤٥ .

(٢) ينظر : تاج العروس (ماز) .

(٣) معجم أخطاء الكتاب ص ٥٨٩ .

(٤) معجم الصواب اللغوي ج ١ ص ٨٣٣ .

## أمعن في النظر وأمعن النظر

قال المؤلف: "ويقولون: أمعن فلان النظر، والصواب أمعن في النظر، وفي الصحراء، وفي البحر؛ لأن الإمعان هو الإبعاد والمبالغة في الاستقصاء، ولك أن تعبر عن هذا المعنى بقولك: أنعم فلان النظر أو أنعم فلان في النظر إذا بالغ فيه" (١).

يرى المؤلف أن قولهم أمعن فلان النظر خطأ؛ لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى المفعول إلا بحرف الجر "في" ويجوز أن يعبر عن هذا المعنى بالفعل أنعم متعدياً بنفسه، أو بحرف الجر "في"، فيقال: أنعم النظر، وأنعم في النظر.

وعند التحقيق نجد أن الفعل (أمعن) ورد متعدياً بنفسه في بعض الشعر الجاهلي وقد أجاز تعديه بنفسه مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهاك البيان:

فقد جاء في الشعر القديم قول عمرو بن كلثوم:

فَأَمَّا يَوْمَ خَشَيْتَنَا عَلَيْهِمْ      .:      فَتُصِحُّ خَيْلُنَا عُصْبًا ثِينًا  
وَأَمَّا يَوْمَ لَا نَخْشَى عَلَيْهِمْ      .:      فَنُـمَعِنُ غَارَةً، مُتَلَبِّبِينَ (٢)  
وقول عنترة بن شداد:  
وَمُدَجَّحٍ كَرِهَ الْكُمَاةَ نَزَالَهُ      .:      لَا مُمَعِنٍ هَرَبًا وَلَا مُسْتَسْلِمٍ (٣)

(١) أزهير الفصحى ص ١٨٠ .

(٢) المعلقة السبع ص ٨٠٩ ضمن كتاب مجموع مهمات المتون - دار الفكر - الطبعة الرابعة سنة ١٣٦٩ هـ .

(٣) السابق ص ٨١٥ .

وكتب الأستاذ علي النجدي ناصف عضو المجمع مذكرة أثبت فيها جواز : أمعن النظر ، جاء فيها تحت عنوان : " أمعن في النظر وأنعم النظر . " يذهب المعاصرون من اللغويين إلى أن (أمعن) فعل لازم يتعدى ب(في) كما في العبارة الأولى ، وأن (أنعم) فعل يؤدي معناه ويتعدى بنفسه كما في العبارة الثانية ، ومرجعهم في ذلك ما تقوله المعاجم عن الفعلين " (١) .

ثم ذكر الأستاذ / ناصف بيتي عمرو بن كلثوم ، وبيت عنتره السابق في المقال ثم قال : " ويحتمل الاسم المنصوب بعد كل من أمعن وممعن أن يكون مفعولاً به وأن يكون منصوباً لنزع الخافض ، لكن الأرجح أنه مفعول به لما يأتي :

١ - أن الفعل (أنعم) متعد بنفسه فكلمة النظر في قولنا : أنعم النظر ، مفعول به وأن أمعن وأنعم يتفقان في المعنى ، وفي الحروف عدداً ونوعاً ، والفرق بينهما في ترتيبهما يسير فما هو إلا أن النون جاءت لأمأ في أمعن وفاءً في أنعم .

٢ - أن أمعن ورد متعدياً في بعض الاستعمالات التي لا تبعد كثيراً عن المعنى الذي يكثر استعمال أمعن فيه ففي التاج : " أمعن الماء : أساله . " إذن يجوز أن يستعمل الفعل أمعن متعدياً بنفسه كأنعم " (٢) .  
وفي اللسان : " وأمعن سَهْلَ وسال وقيل جرى وأمعنه هو " (٣) .

(١) كتاب الألفاظ والأساليب ٢ / ١٠٧ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ج ٢ ص ١٠٨ .

(٣) اللسان ج ٦ ص ٤٢٣٧ (معن) .

وقد علق صاحب (وقفه مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة) فقال : " وعلى هذا إذا قيل : أمعن النظر في الأمر كان المراد : أجرى فكره فيه ، وهو تعبير مجازي يراد به المبالغة في التفكير ، أو الجد فيه والإبعاد ، وذلك ؛ لأن الإمعان يأتي للمبالغة ..... وإذا كان أمعن بمعنى أجرى كان متعدياً إلى المفعول بنفسه فلا يحتاج إلى التخريج " (١).

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لتعدي (أمعن بنفسه) ، وهذا نصه : " يشيع في استعمال المعاصرين مثل قولهم : أمعن النظر في الأمر متعدياً بنفسه ، والمثبت في المعجمات أن أمعن فعل لازم يتعدى بالحرف ، واللجنة تجيز ذلك الاستعمال لوروده في نصين من الشعر الجاهلي إما على أن الاسم مفعول به ، وإما على أن الاسم منصوب على نزع الخافض .

يضاف إلى ذلك أن من المثبت في المعجمات : أنعم النظر في معنى أمعن في النظر ، ومن المحتمل أن يكون بين الفعلين قلب مكاني " (٢) .

هذا وقد رد صلاح الدين زعلأوي التوجهين الأخيرين الواردين في قرار المجمع ، ففي معجم أخطاء الكتاب : " ... صح قولك : أمعنت النظر ، بمعنى أنعمت النظر ، لمجيئه في الشعر الجاهلي ، وكلام الفصحاء ، وقد أقره المجمع القاهري لكنه حملة على أحد أمرين :

الأول : نزع الخافض وليس هذا محله ؛ لأنه مقصور على ما نصب ، وحقه الجبر من اسم مكان .

(١) وقفه مع قرارات مجمع اللغة العربية للأستاذ الدكتور عبد العظيم فتحي خليل ج ٥ ص ٢٧ مكتبة الآداب .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ج ٢ ص ١٠٦ وينظر معجم الصواب اللغوي ١/٧٦ .

والثاني : أن يكون أمعن مقلوباً من أنعم ، ولا يصح القلب ها هنا ؛ لأن لكل من الفعلين أصلاً ومصدراً على حدة " (١) .

أقول في كلام زعبلأوي أمور :

أولاً : أن المجمع لم يقتصر في توجيه هذا الأسلوب على الأمرين اللذين ذكرهما فقط بل خرّج الأسلوب على أن النظر مفعول به .

ثانياً : كون أنعم وأمعن لكل واحد منهما مصدر على حدة لا يمنع القلب المكاني عند الكوفيين وإن منع عند البصريين

والخطيب التبريزي أجاز في إعراب غارة وجهين :

الأول : أن يكون مفعولاً مطلقاً لتأويل نُمِعْنُ بمعنى نغير .

والثاني : أن يكون مفعولاً فيه " (٢) .

كما أعرب هرباً في بيت عنتره مفعولاً مطلقاً على معنى لا ممعن ، أي : لا هاربٍ هرباً (٣) .

وقال الدكتور عبد العظيم فتحي خليل : " وأما إعرابه ( يعني غارة في

بيت عمرو بن كلثوم ) مفعولاً به فيجوز على أن يكون نعمن بمعنى : نجري ،

أي : نجعل الغارة سريعة ، وأما إذا جعل نعمن بمعنى : نبعد ونبالغ فلا يعرب

مفعولاً به بل يكون على نزع الخافض والأصل نعمن في غارة " (٤) .

تعقيب

(١) معجم أخطاء الكتاب ص ٣٧٨ .

(٢) ينظر شرح القصائد العشر ص ٣٤٤ .

(٣) ينظر السابق ص ٢٩٧ .

(٤) وقفة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ٢٣ .

مما تقدم أخلص إلى أن أمعن ورد متعدياً بمعنى أجرى أو أسال ،  
وعليه فلا يحتاج قولهم . أمعن فلان النظر . إلى التخريج وقد ورد متعدياً في  
الشعر الجاهلي .

وعلى القول بأن أمعن مقلوب عن أنعم فلا يحتاج إلى التخريج  
أيضاً<sup>(١)</sup> ؛ لأن الأصل وهو أنعم متعد بنفسه ، فيقال : أنعم النظر في الأمر ،  
واختلاف مصدرى أنعم وأمعن لا يمنع من القلب المكاني عند الكوفيين  
والله أعلم .

\* \* \* \* \*

لا يكثرث لنصائح أبيه - لا يكثرث بنصائح أبيه  
 قال المؤلف: " ويقولون : فلان لا يكثرث بنصائح أبيه ، والصواب أن  
 يعدى هذا الفعل باللام فيقال : لا يكثرث لنصائح أبيه ، أي : لا يعبأ بها ولا  
 يباليها " (١).

يرى المؤلف أن الفعل (يكثرث) لا يتعدى إلى المفعول إلا باللام ومن  
 عداه بالباء فهو غلط ، والحقيقة أن هذا الفعل ورد متعديا باللام وبالباء أيضاً.  
 وهاك البيان :

اختلف العلماء في الأسلوب فمنهم من خطأ تعديه بالباء وأوجب  
 تعديه باللام، ومنهم من أجاز تعديته بالباء .  
 أولاً من خطأ الأسلوب :

المؤلف تبع الزبيدي في تاج العروس (٢) حيث خطأ هذا الأسلوب  
 ونسب الوهم إلى صاحب الصحاح (٣) في تعديه للفعل بالباء .

وممن خطأ هذا الأسلوب أيضاً العدناني في معجم الأخطاء وإليك  
 نص كلامه : " ويقولون اكثرث به ، أي : بالى به وهو لا يكثرث بهذا الأمر ،  
 أي : لا يعبأ به ، والصواب : أكثرث له لأنه يعدى باللام كما يرى الأساس ،  
 والمحيط ، والمصباح ، والتاج ، والقاموس ، ومتن اللغة ، والمعجم الوسيط ،  
 ولا يتعدى بالباء .

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٩ .

(٢) تاج العروس (كرث) .

(٣) الصحاح (كرث) .

ويعتقد صاحب التاج أن الأمر التبس على إسماعيل بن حماد الجوهري . صاحب الصحاح . عندما شرح (أكثرث له) بقوله : بالى به فنقل حرف الجر (الباء) من الفعل بالى إلى الفعل أكثرث ، وجاء ابن منظور صاحب لسان العرب بعد نحو: قرنين ونصف القرن وأخذ عن الصحاح دون أن يتفطن للخطأ الذى اقترفه الجوهري فعشر مثله .

ولكن الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، عندما حقق الصحاح ونشره عام ١٣٧٦هـ ١٩٥٦م فطن للخطأ فتحاشى منه واكتفى بتعدية الفعل ( أكثرث) باللام<sup>(١)</sup> .

هذا ما نقله العدناني ، ولكن الأستاذ صلاح زعلابوي له حجة أقوى من حجة العدناني تثبت أن الجوهري لم يخطئ كما فهم عنه صاحب تاج العروس ؛ لأن الفعل ورد متعدياً بالباء في غير الصحاح فقد ورد في المفردات للراغب الأصفهاني ، والنهية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير .

ففي معجم أخطاء الكتاب ما نصه : " صحح معجم التاج قول القائل ( أكثرث به) وجعل صوابه أكثرث له ونسب الخطأ في الأصل إلى معجم الصحاح وقد أخذ بهذا بعض النقاد ، ومنهم الأستاذ محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة ، والأستاذ عباس أبو السعود في أزهير الفصحى ، وقد عداه الأساس ، والقاموس ، والمصباح باللام وعداه الصحاح بالباء وحكاه عنه صاحب اللسان .

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٥ .

وحقيقة الأمر أن الصحاح لم ينخطئ حين قال ( ما أكثرث به )<sup>(١)</sup> فقد قال الراغب في مفرداته . وقد شايح صاحب الصحاح . : " البال : الحال التي يكثرث بها ولذلك يقال : ما باليت بكذا بالة أي : ما أكثرثت به "<sup>(٢)</sup> ، وقد جاء ابن الأثير في النهاية بـ(أكثرث به) ، وحكاها عنه صاحب اللسان في غير موضع ، قال ابن الأثير : " يقال : ما أكثرث به أي : ما أبالي به ولا يستعمل إلا في النفي وقد جاءها هنا بالإثبات وهو شاذ "<sup>(٣)</sup> .

أقول : إذا عدي أكثرث باللام فهو محمول على الأصل فـ ( ما أكثرث له ) يعني : ما أتحرك له ، وإذا عدي بالباء فقد روعي فيه ما انتهى إليه معناه ما أكثرث به يعني ما أعنى به ولا أهتم "<sup>(٤)</sup> .

فإذا كان الجوهري أخطأ في تعديده بالباء ، فقد ورد بالباء في معجمين آخرين هما مفردات الراغب والنهية لابن الأثير وهذا كافٍ في إثبات تعديده بالباء .

\* \* \* \* \*

(١) لم أجد تعدى الفعل أكثرث بالباء في الصحاح في مادة (كث) .

(٢) ينظر المفردات للراغب ( البال )

(٣) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ج ٤ ص ١٦١ (كث)

(٤) معجم أخطاء الكتاب ص ٥١٧ .

## يحتاج إليه ويحتاجه

قال المؤلف: " فلان يحتاجنا ويحتاج كثيراً من الهدايا ، والصواب أن هذا الفعل غير متعد بنفسه وأنه لا بد أن يليه كلمة إلى فيقال : يحتاج إلينا ، ويحتاج إلى كثير من الهدايا " (١) .

يرى المؤلف أن الفعل يحتاج لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر إلى فلا يقال : يحتاجه بل يقال : يحتاج إليه ، وخطأه النجار (٢) أيضاً.

أقول : ما خطأه المؤلف من تعدية احتاج بنفسه صوبه بعض العلماء وأيدهم مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وهاك البيان :

ففي معجم أخطاء الكتاب ما نصه : " احتاجه واحتاج إليه إذا رجعنا إلى المعاجم وجدنا أن العرب قد درجوا على تعدية ما صيغ من هذه المادة بالحرف فقالوا: احتجت إليه ، وبي حاجة إليه ، وما أحوجني إليه على أنى رأيت كثيراً من البلغاء قد عدوا احتاج بنفسه فقد قال الإمام الشافعي مثلاً: "لو احتجت بصلة ما تعلمت مسألة " ، والشافعي ممن استظهر القرآن ، وقد عرف بالفصاحة ، وحسن البيان . وقال الشريف الرضي في رثاء ابن جني :

وما احتاج بردا غير برد عفافه .: ولا عرف طبيب غير تلك الخلائق (٣)

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٩ .

(٢) ينظر لغويات وأخطاء سائغة للنجار ص ٢١ .

(٣) البيت من الطويل وهو في ديوان ٦٦/٢ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، دار صادر

وهو راسخ القدم في الكتابة والشعر... فما الرأي في تخريج تعديّة  
احتاج بنفسه خلافا لما جاء في المعاجم ؟

الرأي عندي أن يحمل قولهم : احتاجه على التضمين ، ومعنى  
التضمين أن تشرب فعلاً معنى فعل آخر فتعديّه تعديته ، والغرض منه أن  
يجمع للفعل المشرب معناه الأصلي ومعنى الفعل الآخر . فإذا قلت :  
احتجت إلى المال قصدت أنك افتقرت إليه ولا شيء غير ذلك فإذا أشربته ،  
أو ضمنته معنى تطلبتّه أو التمسته فعديته بنفسه كما يتعدى هذان الفعلان كما  
في قول الشافعي : " لو احتجت بصله تعلمت مسألة " أنه لو احتاج إلى بصلة  
فالتمسها أو طلبها وشغل بذلك لما تعلم مسألة ... وعلى هذا كان قولك  
احتجت الأمر صحيحاً بهذا المعنى وإلا فهل يفوت الشافعي أو الرضي أن  
احتاج يتعدى بالحرف ... وقد بحث هذا اللغوي أحمد فارس الشدياق في  
كتابه الجاسوس على القاموس<sup>(١)</sup> فخرج تعديّة الفعل بنفسه على  
الحذف والإيصال لكن أحداً لم يقل بقياس هذا الباب كما قالوا بقياس  
التضمين فتأمل "<sup>(٢)</sup>.

يؤخذ من هذا النص أن احتاجه جائز على التضمين على معنى افتقر  
إليه والتمسه أو تطلبه ، والتضمين قياس بخلاف تخريجه على الحذف  
والإيصال فإنه سماعي والله أعلم .

(١) الجاسوس على القاموس ( حوج )

(٢) معجم أخطاء الكتاب ص ١٤٣ ، ١٤٤

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤيداً لجواز تعديته بنفسه ،  
 وهاك نصه : " يخطئ بعد الباحثين مثل قولهم : ننتج كل ما نحتاجه ويرون أن  
 الصواب أن يقال : كل ما نحتاج إليه وحجتهم أن الفعل احتاج لم يستعمل  
 متعدياً بنفسه ، وعبارة القاموس : احتاج إليه<sup>(١)</sup> ، وترى اللجنة قبول  
 الأسلوب على تضمين احتاج معنى طلب ، على أنه قد ورد<sup>(٢)</sup> أنا الذي احتاج  
 ما احتاجه"<sup>(٣)</sup> .

\* \* \* \* \*

---

(١) ينظر القاموس (حوج) .

(٢) شطر بيت عزاه صاحب معجم أخطاء الكتاب إلى ابن عنين ولفظه هناك- وهو من  
 الكامل ونصه :

أنا كالذي احتاج ما يحتاجه .: فاغنم ثوابي والثناء الوافي

ينظر : ديوان ابن عنين ص ٩٢ ، ولغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٢١ ، والكليات لأبي  
 البقاء الكفوي ص ١٥٧ ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة  
 بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .

(٣) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ص ٧٩ .

## الحال

فعلت ذلك رغم فلان

قال المؤلف : " شاع هذا التركيب على ألسنة كثير من الناس ، حتى المتعلمين منهم ، مع أنه لم يرد عن العرب كما أنه لا يؤدي المعنى الذي يقصدون إليه وذلك لأن الرغم معناه الكره والذل يقال : رغم أنفى لله تعالى رَغماً بالحركات الثلاث في راء المصدر ، أي : ذل وانقاد كأنه لصق بالرغام هواناً فعلى هذا يكون معنى التركيب الشائع : فعلت ذلك كره فلان أو ذله والصواب أن يقال فعلته على رغم فلان أو على رغم أنفه أو على الرغم منه ... ويجوز ذلك أن تقول : فعلت ذلك برغم فلان أو برغم أنفه " (١)

يرى المؤلف أن قولهم فعلت ذلك رغم فلان خطأ ؛ لأن الرغم لا يستعمل إلا مسبوqاً بحرفي الجر على أو الباء ، فيقال فعل ذلك على الرغم من فلان أو برغم فلان وعند التحقيق نجد أن ما خطأ المؤلف ليس بخطأ فقد أجازته كثير من العلماء وأيده مجمع اللغة العربية وأصدر قراراً في جوازه ، وهاك البيان :

ففي معجم أخطاء الكتاب : " ... على أن الكتاب يقولون حيناً : فعلت ذلك رغم كذا ولم يُحَكَّ ذلك عن العرب فما القول فيه ؟ أقول : رأى مجمع القاهرة اللغوي جواز ذلك ذاهبا إلى أن رغم هنا مصدر منصوب على الحال بمعنى اسم الفاعل ، أو منصوب بنزع الخافض .

أقول : الرأي أن يؤخذ بالتخريج الأول أما نزع الخافض فهو سماع لا وجه فيه لقياس ، وهو مقصور على ما نصب وحقه أن يُجَرَّ ، من ظرف مكان لم يستوف شرط نصبه مفعولاً فيه " (١) .

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لهذا الأسلوب وهاك نصه :  
 " يستعمل الكتاب هذا التعبير : فعلت كذا رغم كذا .. والمسموع الفصيح في مثل هذا : فعلت كذا على الرغم من كذا ، أو برغم كذا ويمكن أن يعلل استعمال : فعلت كذا رغم كذا ... بأن رغم هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل أو منصوب بنزع الخافض... " (٢) .

\* \* \* \* \*

---

(١) معجم أخطاء الكتاب ص ٢٣٤ ، وينظر معجم الأغلط اللغوية المعاصرة ص ٢٦٥ .  
 (٢) القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب ص ١٠٣ وكتاب الألفاظ والأساليب ج ١ ص ٤٥ ، وينظر : معجم الصواب اللغوي ج ١ ص ٤٠٦ .

## الإضافة

فلان أحسن حالاً من ذي قبل

قال المؤلف : " قبل ساكن الباء نقيض بعد ، وهو ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بإضافته إلى ما بعده لفظاً أو تقديرًا ، وقد ذاع خطأ بين المتكلمين والكتابين عدم إضافته إلى ما بعده ، وجعله هو مضافاً إليه في قولهم " صار فلان أحسن حالاً من ذي قبل ، وكان عليهم ألا يأتوا قبله بكلمة ذي حتى يكتمل له شرط الإضافة فيقولوا : صار أحسن مما كان عليه من قبل ، أي : من قبل هذا الوقت " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم : فلان أحسن حالاً من ذي قبل خطأ ؛ لأن قبل بسكون الباء ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بإضافته لفظاً أو تقديرًا إلى ما بعده .

وهم قد خالفوا ذلك فجعلوا قبلاً مضافاً إليه والصواب أن يقولوا صار فلان أحسن مما كان عليه من قبل من دون ذكر ذي قبل كلمة (قبل) .  
أقول : ما خطأ المؤلف صوبه غيره وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأصدر قراراً يجيز فيه هذا الأسلوب وهاك البيان :

ففي كتاب الألفاظ والأساليب : " تقول العرب أفعل ذلك لعشر من ذي قبل أو قبل ، وتقول أيضاً : لا أكلمك إلى عشر من ذي قبل ، أو قبل : بمعنى أفعل ذلك أو لا أكلمك إلى عشر مما تشاهده من الأيام ، أي : فيما يستقبل هكذا تقول المعاجم في تفسير العبارة " (٢) .

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٦٥ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ج ١ ص ٢١١ .

وفى الألفاظ والأساليب أيضاً: " وفى اللغة العصرية عبارة تشبه العبارة المأثورة ( يعنى العبارة السابقة فى النص السابق ) فى جوهرها وتخالفتها فى معناها وهو قولهم : هو أحسن من ذى قبل ، أو لقد تغير عن ذى قبل ، يريدون أن المتحدث عنه أصبح على حال أحسن من التى كانت قبلها ، أو تغير حاله عن الحال التى كانت قبلها .

وهى مع مخالفتها فى المعنى للعبارة المأثورة تبدو مولدة منها وقد نشأ هذا التوليد من تصحيف كلمة قبل ، وقد نطقت ساكنة الباء ظناً أنها ظرف زمان . ومهد لهذا التصحيف أن قبلاً أقرب إلى الذهن وأشيع فى الاستعمال من قبل المتحركة الباء ... والآن هل استعمال العبارة المحدثة صحيح فى المقام الذى تقال فيه ؟ وهل هى مؤدية المعنى المراد بها على وجهه ؟ والجواب عن ذلك : نعم ، لكن يلحظ فى العبارة تقدير مضاف يكون هو المسند إليه ، ليكون تأويل العبارة مثلاً : حاله أحسن من ذى قبل ، أو تغير حاله عن ذى قبل . أما ذى فتحتمل أن تكون التى للإشارة ، فىكون المعنى : حاله أحسن من حاله هذه قبل أو تغير حاله عن حاله هذه قبل فىكون قبل متعلقاً بمحذوف يعرب حالاً ، ويحتمل أن تكون الطائية الموصولة فىكون المعنى : حاله أحسن من حاله التى قبل ، أو تغير حاله من الحال التى قبل ويقتضى نظم الأسلوب أن يلاحظ قبل ذى فى الحالين مضاف مماثل للمضاف إليه المسند إليه يحقق معنى القبلىة ... " (١) .

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لهذا الأسلوب وهاك نصه :

(١) الألفاظ والأساليب ج ١ ص ٢١٢ .

" جواز قول الكتاب : " فلان أحسن من ذي قبل " مما تجرى به الأرقام في الاستعمال المعاصر قولهم : فلان أحسن من ذي قبل . وقد درست اللجنة هذا التعبير ، فتبين لها أن الأصل الصحيح فيه أن يقال : ( فلان أحسن منه قبلاً ) وترى اللجنة أن (ذي) هنا يمكن أن تكون اسم موصول معرباً على لغة طيبي والكلام على حذف مضاف والتقدير : حال فلان أحسن من التي قبل .

وعلى ذلك قررت اللجنة أن هذا التعبير جائز في الاستعمال " (١) .

\* \* \* \* \*

## عطف النسق

إسناد تفاعل إلى معمولها بمصاحبة مع ( تبارى فلان مع فلان )  
 قال المؤلف : " ويقولون : تبارى فلان مع فلان ، والوجب أن يقال :  
 تبارى فلان وفلان بالعطف ؛ لأنَّ هذا الفعل يقتضي المشاركة فتتبعين معه واو  
 العطف " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم تبارى فلان مع فلان خطأ ، والصواب تبارى  
 فلان وفلان لأنَّ هذا الفعل يقتضي المشاركة فتتبعين معه واو العطف ،  
 وعند التحقيق نجد أن الأسلوبين جائزان تبارى فلان وفلان ، وتبارى فلان  
 مع فلان .  
 وهاك البيان :

الحكم بالخطأ على هذه المسألة قديم فقد خطأها الحريري في درة  
 الغواص (٢) ، وتبعه الصفدي في تصحيح التصحيح (٣) .

والحقيقة أن استعمال مع بدلا من الواو يؤيده قول كثير من النحاة ؛  
 لأن الواو تكون بمعنى "مع" ، يقول سيويه : " قولك : ما صنعت وأباك .. إنما  
 أردت ما صنعته مع أبيك " (٤) .

ويقول السيرافي : " مذهب سيويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل  
 لأنها بمعنى "مع" وهى الواو يتقاربان فإنهما جميعاً يفيدان الانضمام فأقاموا  
 الواو مقام "مع" لأنها أخف في اللفظ " (١) .

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٩ .

(٢) ينظر ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) ينظر ص ٨٤ .

(٤) كتاب سيويه ج ١ ص ٢٩٧

وذكر الزجاجي في معاني الحروف<sup>(٢)</sup> أن الواو تكون بمعنى مع ، وتبعه المرادي في الجنى الداني<sup>(٣)</sup> .

وفي الصحاح : " وجامعه على أمر كذا : اجتمع معه " <sup>(٤)</sup> ، وفي حواشي ابن بري : " لا يمتنع في قياس العربية أن يقال : اجتمع زيد مع عمر ، واختصم جعفر مع بكر ، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً ، واستوى الماء والخشبة ، كذلك يجوز : استوى الماء مع الخشب ، واستوى في هذا مثل اختصم ، أي : في أن المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كالاختصام "<sup>(٥)</sup> .

وكلام الصحاح ، وابن بري - وإن كان في الافتعال إلا أنه يشمل التفاعل أيضاً .

وفي اللسان : " قال ابن بري قال ثعلب : اجتمعت مع ابن سعدان الراوية فقال : أسألك ؟ فقلت نعم "<sup>(٦)</sup>

تبين مما سبق أن الواو (مع) بينهما تقارب يمكن أن يؤدي إلى التقارض بينهما استعمالاً ، ولذلك نجد أن قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة

(١) هامش كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٧ .

(٢) ينظر معاني الحروف للزجاجي ص ٣٧ ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، طبعة دار الأمل - الأردن .

(٣) ينظر الجنى الداني ص ١٥٢ ، ١٥٥ .

(٤) الصحاح ج ٢ ص ٦٨٠ ( جمع ) .

(٥) حواشي ابن بري على درة الغواص ص ٤٩ ، وينظر شرح درة الغواص للخفاجي ص ٥١ .

(٦) لسان العرب ج ٢ ص ٦٨ ( جمع ) وينظر اللسان أيضاً ج ٦ ص ٤٨٨٤ ( وفق ) وينظر

المصباح المنير ص ٤٢ ( جمع ) وينظر القاموس ( جمع ) وخزانة الأدب ج ١ ص ١٢٢

ومعجم أخطاء الكتاب ص ٤٩

جاء مؤيدا للاستعمال الذي منعه المؤلف بناء على بحث تقدم به الأستاذ محمد شوقي أمين خبير لجنة الأصول ، وعنوانه : ( صيغتا افتعلا وتفاعلا الدالتان على الاشتراك وجواز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال "مع" ، أو الباء في الصيغة الأولى واستعمال ( مع ) في الصيغة الأخرى ) ، جاء فيه : " .... فالكتاب اليوم والأدباء يقولون على صيغة افتعل : اجتمع ، اتفق ، اتحد ... باستعمال "مع" في بعضها .... فيكتبون مثلاً : اتفق معه أو اختصم معه ... وهم يقولون أيضاً على صيغة تفاعل ... باستعمال "مع" فيكتبون مثلاً تجاوب معه ... والفصيح المأثور في استعمال هاتين الصيغتين أن يجاء بواو العطف فمتى اسند الفعل إلى الفاعلين عطف عليه الآخر بالواو فيقال مثلاً : التحم فلان وفلان ... كما يقال مثلاً : تنازع فلان وفلان ... والكتاب والأدباء في أمثال هذه الاستعمالات يغريهم أن الواو تحمل معنى المعية " (١) .

ثم ختم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثه بقوله : " وَيَسْعُنَا - رَعِيَا لِمَا تَقْدُمُ بِيَانِهِ - القَوْلُ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي عَلَى صِيغَةِ (اِفْتَعَلَ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ ، يَجُوزُ فِيهَا الْمَجِيءُ بِ ( مَعَ ) أَوْ بِالْبَاءِ بَدَلَ وَائِ الْعَطْفِ ، وَأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي عَلَى صِيغَةِ "تَفَاعَلَ" مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ يَجُوزُ فِيهَا الْمَجِيءُ بِ (مَعَ) بَدَلَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ ، وَتَعْلِيلُ هَذِهِ الْإِجَازَةِ أَنَّ "مَعَ" وَالْبَاءَ تَفِيدَانِ مَعْنَى الْمَعِيَةِ وَالْمَصَاحِبَةِ وَالْاِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْحَرْفِ الْعَاطِفِ . وَأَنَّ اسْتِعْمَالَ ذَلِكَ فِي تَعْبِيرِ اللَّغَوِيِّينَ وَالْأَدْبَاءِ وَالْكِتَابِ جَرَى عَلَى تَعَاقُبِ الْعَصُورِ

(١) كتاب في أصول اللغة ج ٢ ص ١٩٣ .

العربية جريانا خليقاً أن يستأنس به في إجازة أمثال ذلك الاستعمال في التعبير الحديث" (١) .

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤيداً لقولهم تبارى فلان مع فلان وغيره من الأساليب المماثلة له ، وهذا نصه :

" يجوز - فيما يدل على الاشتراك من الأفعال التي على صيغة "افتعل" أن يجاء بـ ( مع ) أو بالباء بدل واو العطف .

كما يجوز في الأفعال التي على صيغة "تفاعل" مما يدل على الاشتراك أن يؤتى بـ ( مع ) بدل العطف بالواو ، بناء على أن مع والباء تفيضان معنى المعية والمصاحبة والاشتراك في الحكم ، مما يدل عليه بالحرف العاطف" (٢) .

\* \* \* \* \*

(١) كتاب في أصول اللغة ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢) السابق ج ٢ ص ١٩٢ وينظر معجم الصواب اللغوي ج ١ ص ٢٠٤ .

وقوع ( لو ) بعد غير التمني  
حبذا لو حصل كذا

قال المؤلف : " ويقولون : حبذا لو حصل كذا ، والصواب أن يقال :  
نود لو حصل كذا ؛ لأن لو لا تكون مصدرية إلا إذا وقعت بعد فعل يفيد  
التمني كيود ، ويرجو ، ويتمنى ، قال تعالى <sup>(١)</sup> : { يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ  
سَنَةٍ } " <sup>(٢)</sup> .

يرى المؤلف أن قولهم : حبذا لو حصل كذا خطأ ، وصوابه أن يقال :  
نود لو حصل كذا ؛ لأن لو لا تكون مصدرية إلا إذا وقعت بعد فعل يفيد  
التمني مثل : يود ، ويرجو ، ويتمنى .

أقول : ما خطأه المؤلف صححه بعض العلماء وأقره مجمع اللغة  
العربية بالقاهرة.  
وهاك البيان :

ففي معجم أخطاء الكتاب : " ويقول الكتاب حيناً : حبذا لو حضر  
فلان فهل لهذا وجه من العربية ؟

أقول : يمكن تخريج هذا القول على أن لو حرف مصدري ، وهو  
يوصل بالماضي والمضارع بعد ما يفيد التمني كقوله تعالى { رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ  
كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ } <sup>(٣)</sup> .... فهل تفيد حبذا التمني ؟

(١) سورة البقرة من الآية ٩٦

(٢) أزهير الفصحى ص ١٨٢

(٣) سورة الحجرات الآية الثانية .

أقول : جاء في الأساس<sup>(١)</sup> : وحبذا جوار الله ، حَبَّ بمعنى حَبَّ قال :

وَحَبَّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا<sup>(٢)</sup>

وحب إلى أن تزورني " وكل ذلك يوحي بالتمني فتأمل " (٣) .

هذا وقد كتب الأستاذ شوقي ضيف بحثاً أجاز فيه هذا التعبير وأيده مجمع اللغة العربية بالقاهرة وأصدر قراراً في جوازه وهاك طرفاً من مقال الدكتور شوقي : " في العدد الأول من مجلة المجمع ناقش الأستاذ الجليل أحمد العوامري هذا الأسلوب وقال بخطئه ، لأن لو المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد " وَدَّ يَوَدُّ ، وأحب يحب وتمنى يتمنى " وظاهر أن حبذا لا تفيد التمني وليس فيها معناه مطلقاً ... وقد أشار الأستاذ الجليل إلى أن " لو " المصدرية قد تأتي غير مسبوقة بما يفيد التمني وقال : إن النحاة استشهدوا لذلك بأمثلة يسيرة تعد من قبيل الشاذ ، ووصفها بالشذوذ إنما هو رأيه وليس رأي النحاة ، أما رأيهم فهو أنه يكثر وقوع "لو" المصدرية بعد الأفعال التي ذكرها : (ود ، يود ، تمنى ، يتمنى) وأنها قد تكون مصدرية بدون وقوعها بعد هذه الأفعال ، ومن أمثلتها قول امرئ القيس :

(١) أساس البلاغة للزمخشري (حب) .

(٢) جزء البيت من الطويل وصدره : وقال نبي المسلمين تقدموا

وهو للعباس بن مرداس . ينظر : ارتشاف الضرب ٣/٣٤ ، والتصريح للشيخ خالد

الأزهري ٢/٣٥٣ ، وشرح الأشموني على الألفية ٣/١٩ .

(٣) معجم أخطاء الكتاب ص ١٠٩ .

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً .: عليّ حِراساً لو يسرون مقتلي<sup>(١)</sup>  
وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم .: من التائي وكان الحزم لو عجلوا<sup>(٢)</sup>  
وقول قتيبة بنت الحارس :

ما كان ضرّك لو مننت وربما .: منّ الفتى وهو المغيظ المحنق<sup>(٣)</sup>  
وهي أمثلة تشفع لمجيء لو مصدرية غير مسبوقة بما يفيد التمني ،  
وفي رأينا أن صيغة حبذا مشربة شيئاً منه ، وفي أثناء مناقشة هذا الأسلوب  
ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنه يمكن قبول الصيغة على أن " لو " فيها  
ليست مصدرية ، وإنما هي للتمني كما في قوله تعالى { فَلَوْ أَنَّ لَنَا  
كِرَّةً<sup>(٤)</sup> } .... ويتضح من ذلك أن أسلوب حبذا لو رضى وما يماثله في كلام  
المعاصرين سائغٌ لغوياً إما على أن "لو" مصدرية وإما على أنها للتمني ولا خطأ  
فيها ولا غلط " <sup>(٥)</sup> .

(١) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص ٣٤ ، دار الجيل بيروت ، تحقيق الفاخوري ، الطبعة  
الأولى سنة ١٩٨٩م . ١٤٠٩هـ .

(٢) البيت من البسيط التام وهو ليس في ديوانه ، ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني  
ص ٢٢٣ إلى عمير بن شميم القطاني ، وينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب  
لابن هشام ص ٢٦٤ ، تحقيق مازن المبارك ، طبعة دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى  
١٩٩٨م . ١٤١٩هـ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو في سيرة ابن هشام المجلد الأول الجزء الثاني ص ٦٣٩ ، طبعة  
دار المنار سنة ١٩٩٤م ، وينظر : مغني اللبيب ص ٢٦٤ .

(٤) سورة الشعراء من الآية .

(٥) كتاب الألفاظ والأساليب ٣٠١/٢ .

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة مؤيداً لجواز هذا الأسلوب ، وهاك نصه : " يرى المجمع أنه يجرى على ألسنة كثيرين من الكتاب المعاصرين قولهم : "حبذا لو رضيت " .

وهناك من يعترض عليها بمقولة : إن " لو " المصدرية إنما تأتي تُعد فعل يفيد التمني ، وحبذا لا تفيده ، غير أن ذلك في الكثرة من أمثلتها القديمة - ومنها أمثلة قديمة متعددة في الشعر وردت فيها " لو " مصدرية بعد أفعال لا تفيده التمني ويمكن أن بعد " لو " في الصيغة ليست مصدرية ، وإنما للتمني الخالص وبذلك تكون صيغة "حبذا لو رضيت " وما يمثلها في الكتابات العصرية سائغة مقبولة " (١) .

#### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن قولهم حبذا لو رضيت صحيح بناء على أن لو ليست مصدرية بل هي للتمني الخالص أو مصدرية ، ووقوع ما يدل على التمني بعدها غالب لا لازم ، والله اعلم .

\* \* \* \* \*

(١) كتاب الألفاظ والأساليب ج٢ ص ٣٠٠ وينظر معجم الصواب اللغوي ج١ ص ٣١١  
وينظر القرارات المجمع في الألفاظ والأساليب ص ٨١ .

# القسم الثاني

## المسائل المصرفية

الأفعال ومعانيها  
عضد الرجل صديقه تعضيذاً

قال المؤلف : " ويقولون عَضَدَ الرجل صديقه تعضيذاً وهذا خطأ ؛ لأن التضعيف سماعي ، ولم يسمع في هذا الفعل فيجب أن يقال : عَضَدَهُ عَضُداً كنصره نصراً في الوزن والمعنى ، أو يقال : عاضده معاضدة أي : عاونه معاونه " (١).

يرى المؤلف أن قولهم : عَضَدَ الرجل صديقه تعضيذاً بمعنى نصره نصراً أو عاونه معاونة خطأ ؛ لأن التضعيف سماعي ، ولم يسمع في هذا الفعل ، والصواب أن يقال : عَضَدَهُ بالتخفيف كنصره نصراً أو يقال عاضده معاضدة بمعنى عاونه معاونة . أقول : ما خطأه المؤلف صوبه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ونص على قياسية فَعَلَ للتكثير والمبالغة في الفعل " (٢) .

وقال الدكتور محمد حسن عبد العزيز : " يقولون : عضده في عمله (بالتضعيف) وينبغي تعضيد موقفه ، يريدون نصره في عمله ، أو أعانه عليه ، وفي المعاجم عضده يعضده عضُداً : أصاب عضده وأعانه وكان له عضُداً .... ولم تذكر (عَضَدَ) بمعنى عضده ولهذا أنكرها النقاد .

وأوجبوا أن يقال : عضده عَضُداً أو عاضده معاضدة ، وليس ثمة ما يمنع من اشتقاق عَضَدَ من (عَضَدَ) في معنى النصر والإعانة ، وقد أقر المجمع قياسها للتكثير والمبالغة ؛ لأن المحذثين يريدون أكثر من نصرته أو بالغ فيها " (٣) .

(١) أزهير الفصحى ص ١٨٠ .

(٢) ينظر مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٥٥

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب ج٣ ص ١٣٢ .

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لقياسية فَعَلَ للتكثير والمبالغة ، وهاك نصه : " لما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة فَعَلَ يفيد معنى التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة إلى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة على ألا يقر المجمع نهائياً مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها " (١) .

\* \* \* \* \*

## المشتقات

التجول وما أخذ منه

قال المؤلف: "يقول العامة وبعض المتعلمين: فلان يتجول في الأسواق، وهم يتجولون في الطرق، وهذا بائع متجول، والفصيح أن يقال: فلان يجول، وهم يجولون، وهذا بائع جائل أو جوال بصيغة المبالغة، أو جواله بتأكيد المبالغة" (١).

يرى المؤلف أن قول العامة وبعض المتعلمين: فلان يتجول في الأسواق، وهم يتجولون في الطرق، وهذا بائع متجول غير فصيح، والفصيح أن يقال: فلان يجول وهم يجولون، وهذا بائع جائل أو جوال.

أقول: تجول ومتجول لم يرد في معجمات اللغة كما قال المؤلف، وإهمال المعجمات له لا يمنع من جوازه على أن يكون تجول بمعنى جال أو أكثر من الجولان فتفعل قد يجئ بمعنى فَعَلَ ففي كتاب سيبويه: "وقال: تَظَلَّمَنِي أَي: ظلمني مالي، فبناه في هذا الموضع على تَفَعَّل" (٢).

وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان في معرض بيان معاني تَفَعَّلَ: "ولموافقة استفعل تَكَبَّرَ، والمجرد تَعَدَّاه، وعَدَّاه" (٣).

وفي همع الهوامع في معرض كلامه على معاني تَفَعَّلَ - ومنه تَجَوَّلَ: "وبمعنى فَعَلَ: كَتَعَدَّي الشيء، وعَدَّاه: إذا جاوزه وتبين وبأن" (٤).

(١) أزهير الفصحى ص ٦٩ .

(٢) كتاب سيبويه ج ٤ ص ٧٢ .

(٣) ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان ٨٢/١ .

(٤) همع الهوامع للسيوطي ٢٦٨/٣ .

وفى متجول وتجول معنى ليس في جائل أو جوال ؛ لأن جائلا يدل على الوصف فقط أي: اتصف صاحبه بالجولان أو التجوال وجوال صيغة مبالغة تدل على كثرة الجولان وأما متجول ففيه معنى مواصلة العمل والتمهل فيه ففي كتاب سيبويه : " وأما يتجرعه ، ويتحساه ويتفوقه ، فهو يتنقصه ؛ لأنه ليس من معالجتك الشيء بمرة، ولكنه في مهلة<sup>(١)</sup> .

وفى الكتاب أيضا : " وأما التعمج<sup>(٢)</sup> والتعمق فتحوُّ من هذا ، والتدخل مثله ، لأنه عملٌ بعد عملٍ في مهلة<sup>(٣)</sup> .

وفى ارتشاف الضرب في بيان معاني تفعل - ومنه تجول - :  
" ولمواصلة العمل تَجَرَّعَ " <sup>(٤)</sup> .

وفى همع الهوامع - في بيان معاني تفعل - " والتكوين بمهلة كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسى " <sup>(٥)</sup> .

وفى معجم أخطاء الكتاب : " قولك تجول يدل على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه نحو : تعلم ، وتربى ، وتأدب ، وتمشى ، وتنقل ، وترقب ، وتمهل ، وهو معنى لا يعبر عنه جَالٌ ولا جَوَّلٌ بتشديد الواو فهذا يدل على التكثير فقولك جوال أو جواله لا يغني عن المتجول ، فالمتجول :

(١) الكتاب ٧٢/٤ .

(٢) تَعَمَّجَ : تَلَوَّى وَتَعَوَّجَ يَمْنَهُ وَيَسْرَةً . ينظر المعجم الوسيط ج٢ ص ٦٤٩

(٣) كتاب سيبويه ج٤ ص ٧٣

(٤) ارتشاف الضرب ج١ ص ٨٢ .

(٥) همع الهوامع ج٣ ص ٢٦٧ .

هو الذى يطوف متحركاً متنقلاً ساعة بعد ساعة أما الجوال أو الجواله فهو الكثير الجولان " (١) .

وفى كتاب الألفاظ والأساليب كتب الأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز قائلاً : " يقولون : تجول فى البلاد ، وبائع متجول ، ولم تذكر المعاجم تجول فى هذا المعنى بل تقول : جال فى البلاد ، وجول وانجال واجتال إذا طاف فيها على أن إهمال المعاجم له لا يمنع من جوازه على أن يكون تجول بمعنى جال أو أكثر من الجولان تَفَعَّلَ بمعنى فَعَلَ نحو تَظَلَّمَ بمعنى ظلم وتهيب بمعنى هاب على ما ذكره سيويه وجرى عليه الأئمة كأبي حيان والسيوطي " (٢) .

\* \* \* \* \*

(١) معجم أخطاء الكتاب ص ١٠٦ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ٣ / ١٤٠ وقد تقدمت نصوص سيويه وأبي حيان والسيوطي ، وينظر: معجم الصواب اللغوي ١ / ٢١١ .

## رَجُلٌ مُعَمَّرٌ بكسر الميم المشددة

قال المؤلف : " ذاع بين الناس خطأ قولهم لمن عاش زماناً طويلاً رجل معمر بصيغة اسم الفاعل ، والصواب أن يقال له معمر بصيغة اسم المفعول من قولنا : عَمَّرَ اللهُ فلانا إذا أطل عمره ، فالمُعَمَّرُ بكسر الميم هو الله جل جلاله ، والمُعَمَّرُ بفتحها هو فلان ."

يرى المؤلف أن قولهم مُعَمَّرٌ بكسر الميم المشددة لمن عاش زماناً طويلاً خطأ ؛ لأنَّ المُعَمَّرَ بكسر الميم هو الله سبحانه وتعالى أما المعمر بفتح الميم فهو الإنسان الذي عمره الله أي أطل عمره فالصواب أن يقال فلان مُعَمَّرٌ بفتح الميم المشددة بصيغة اسم المفعول .

أقول : ما قاله المؤلف هو رأى معجمات اللغة فلم يرد فيها المعمر بكسر الميم وصفا للبعد بل ورد وصف لله سبحانه ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز المعمر بكسر الميم وصفاً لغير الله فيقال سلع معمرة وشجر معمر وإنسان معمر بمعنى طويل العمر .

وهاك البيان :

ففي كتاب الألفاظ والأساليب كتب السيد / عبد الله إسماعيل المحرر بالمجمع مقالاً جاء فيه " تتوارد على بعض السنة المتكلمين من العامة والمثقفين مثل قولهم : رجل معمر ، و سلع معمرة ، يريدون أن الرجل عاش زمناً طويلاً ، وأن الشيء أكثر عمراً من غيره . وفصيح القول يقال : رجل مُعَمَّرٌ و سلعٌ مُعَمَّرَةٌ ... وتخريج صيغة معمر على هذا النحو أمر غير عسير .

١- ورد في معجمات اللغة - التهذيب ، والمحكم والمحيط الأعظم - واللسان ، والتاج - أن عَمَرَ لازم مجرد : عَمَرَ الرجل يَعْمُرُ - وَيَعْمُرُ : عاش وبقي زماناً طويلاً قال لبيد ( ٤١ هـ - ١٦٦١ م ) :  
 وَعَمَرْتُ حَرَسًا قَبْلَ مَجْرَى دَاحِسٍ .: لَوْ كَانَ لِلنَّفْسِ اللَّجُوجِ خُلُودٌ<sup>(١)</sup>  
 ٢- جاء في مستدرک التاج : عمر يعمر إذا كبر ولم يضبط وأكبر الظن أنه  
 يعنى المضعف لأن المجرد في القاموس والتاج - ومما يؤكد صدق  
 هذا القول ما جاء في أقرب الموارد : عَمَرَ الرجل : عاش زماناً طويلاً ،  
 فمن المحتمل أن يكون مستدرک التاج هو مصدر أقرب الموارد ،  
 ولعله حققه في مصدر آخر .

٣- يمكن الإتيان من عَمَرَ اللازم مَعَمَّرَ المضعف وذلك للتكثير والمبالغة  
 فنقول : عمر الرجل فهو مُعَمَّرٌ<sup>(٢)</sup> .

ويؤخذ مما تقدم أن عَمَرَ واسم الفاعل منه (مُعَمَّرٌ) جائز وإن لم  
 يصح ما ذكره مستدرک التاج وأقرب الموارد فإن تضعيف فَعَلَ للتكثير  
 والمبالغة قرار مجمعي ، وقد ورد في معجمات اللغة المعتمدة - الفعل اللازم  
 عَمَرَ فلان إذا طال عمره ، فلا مانع من تضعيفه بناء على قرار المجمع وهاك  
 نصه : " لما كان نقل المجرد الثلاثي إلى صيغة فَعَلَ يفيد معنى التعدية أو  
 التكثير أو النسبة ، أو السلب ، أو اتخاذ الفعل من الاسم يرى المجمع أنه  
 يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو

(١) البيت في الديوان بلفظ : وغنيت سبتاً ، ص ٣٢ ، تحقيق :: حمدو طماس - دار  
 المعرفة - بيروت ٢٠٠٤ م .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ج ٢ ص ٢٤٥ ، وينظر القرارات المجمعية في الألفاظ  
 والأساليب ص ٢٩٠ .

الحاجة إلى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة ، على ألا يقر المجمع نهائياً مثل هذه الكلمات إلا بعد تمحيصها " (١) .

وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لقولهم معمر بكسر الميم وهاك نصه :

" يشيع في اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم : سلع مُعَمَّرَة ، شجر معمر والمسموع في اللغة أن ذلك على صيغة اسم المفعول ، ولكن تخريج الاستعمال العصري يستند إلى أن اللغة أثبتت عَمَرَ مجرداً لازماً ، وتضعيف فعل للتكثير والمبالغة قياس مجمعي ، على أن في مستدرك التاج ما يدل على أن ذلك مسموع وربما كان ذلك علة إثباته في معجم أقرب الموارد (٢) .

\* \* \* \* \*

(١) مجموعة القرارات العلمية ص ٥٥ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ج ٢ ص ٤٤ وينظر معجم الصواب اللغوي ج ١ ص ٧١٤

مستهتر على صيغة اسم الفاعل

قال المؤلف : " لقد أعجب كثير من المتعلمين بهذه الكلمة مكسورة التاء الثانية ، وجرت على ألسنتهم وأقلامهم قاصدين بها من يبيح لنفسه ما لا يباح .

والصواب : أنها بفتح هذه التاء في جميع استعمالاتها وأنها على صيغة اسم المفعول ، وإن كانت تحمل معنى اسم الفاعل <sup>(١)</sup> ؛ لأنها مصنوعة من فعل دائم البناء للمفعول مثله مثل عُيِي ، وَعُمَّ ، وَجُنَّ وشُدِه " <sup>(٢)</sup> يرى المؤلف أن لفظة مستهتر على صيغة اسم المفعول وأن من نطقها بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل فهو واهم ؛ لأنها مصوغة من فعل دائم البناء للمفعول .

أقول : ما ذكره المؤلف صحيح فلم ترد في معجمات اللغة إلا مفتوحة التاء الثانية على صيغة اسم المفعول ، ولكنها وردت في بعض أشعار العرب المحتج بكلامهم فقد ورد مستهتر بفتح التاء الثانية وكسرهما في قول عبدة بن الطيب - وهو من شعراء الجاهلية :

يسعى ويجمع جاهداً مستهتراً .: جداً وليس بأكل ما يجمع

وقد ضبطه محققا المفضليات للضبي بكسر التاء على صيغة اسم الفاعل .

(١) في الأصل تحمل معنى اسم الفعل والصواب ما أثبتته .

(٢) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٥٦

وفي معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس " رَجُلٌ مستهتر لا يبالي ما قيل له أي : كل الكلام عنده ساقط " (١)

وقد ضبطه العلامة عبد السلام هارون بالكسر ولا شك في أنه اعتمد في ذلك على بينة (٢) .

وفي معجم الصواب اللغوي : " ويمكن تصحيح المثال المرفوض بناء على إجازة مجمع اللغة المصري استعمال صيغة المبني للمعلوم واسم الفاعل في معنيين هما : استهتر فلان أي: فعل الباطل ، ومال إليه غير مبال ما يقول الناس فيه ، واستهتر بفلان استخف به ولم يرع حقه " (٣) .

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لجواز المستهتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل وهاك نصه :

" يشيع في محدث الكلام استعمال الاستهتار في الاستخفاف بحقوق الآخرين ، فيقال يستهتر فلان بفلان أي : يستخف به ، وهو به مستهتر ، وهو في هذا الاستعمال مبني للفاعل، ولم يرد في المعاجم ، والمذكور فيها استهتر بالبناء للمفعول ، وقد ورد مستهتر بكسر التاء وفتحها في بيت لعبد بن الطيب ، وفي المقاييس رجل مُسْتَهْتَرٌ لا يبالي ما قيل له .

ووجه بنائه في العبارة المحدث أن المستهتر يفعل الباطل بنفسه ولا يهاب به من غيره ، ومن ثمَّ فهو مسئول عنه ، ولا ترى اللجنة بأساً من قبوله " (٤) .

### تعقيب

(١) المقاييس (هتر)

(٢) ينظر الألفاظ والأساليب ج ٣ ص ١٨١ .

(٣) معجم الصواب اللغوي ج ١ ص ٦٩٤ - ٦٩٥

(٤) الألفاظ والأساليب ج ٣ ص ١٧٩ .

مما تقدم أخلص إلى أن مستهتراً بصيغة اسم الفاعل - إن لم ترد في المعجمات - فقد وردت في شعر عبدة بن الطبيب ، وهو شاعر جاهلي يحتج بكلامه ، واللغة ليست في المعجمات وحدها ، بل في أشعار العرب وأمثالها ، بل ورد مستهتر مكسور التاء الثانية بصيغة اسم الفاعل في معجم مقاييس اللغة لابن فارس وبناء على ما تقدم فلا بأس في جواز مستهتر بكسر التاء وقد أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة والله أعلم.

\* \* \* \* \*

## شراب مُثْلُوجٌ ومُثْلَجٌ ومَثَلَجٌ

قال المؤلف: "يقول العامة من الناس: شراب مُثْلَجٌ بتشديد اللام مفتوحة، والصواب أن يقال: مثلوج من ثَلَجَ الثلاثي، أو مُثْلَج من أثْلَج المزيد بالهمز..."<sup>(١)</sup>.

يرى المؤلف أن قولهم مُثْلَجٌ بتشديد اللام المفتوحة - على صيغة اسم المفعول خطأ، والصواب مُثْلُوجٌ من ثَلَجَ، أو مثلج من أثْلَج. أقول: اسم المفعول مُثْلَجٌ صحيح وإن لم يرد فعله المضعف ثَلَجَ في معجمات اللغة لأنَّ مجمع<sup>(٢)</sup> اللغة العربية بالقاهرة أجاز تضعيف الفعل الثلاثي للتكثير والمبالغة.

ومن مقياس الأستاذ / عباس أبو السعود في التصويب أنه يرى أنَّ معجمات اللغة لم تذكر كل المسائل القياسية اكتفاءً بذكر النحويين والصرفيين لها فاعلم عدم ذكرها للفعل المضعف في ثلج من هذا القبيل، على أنه لا مانع من قبول المضعف؛ لأنَّ التضعيف يفيد معنى ليس في المجرد، وهو التكثير، والمبالغة على حد ما قاله الأستاذ عباس أبو السعود في دَوَى ودَوَى " (٣).

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٥

(٢) ينظر مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ٥٥، وينظر القرارات المجمعية ص ٩٨.

(٣) أزهير الفصحى ص ١٦، وينظر موسوعة اللحن في اللغة للأستاذ عبد الفتاح سيد سليم ص ٤٩١.

وفى معجم الصواب اللغوي : " شراب مُثَلَّج مرفوضة عند بعضهم لعدم ورود الفعل (تَلَّج) في المعاجم القديمة .  
الرأي والرتبة :

- ١- شراب مثلوج : فصيحة
- ٢- شراب مُثَلَّج : فصيحة مهملة - الانتقال من الفعل الثلاثي المجرد إلى الفعل المزيد بالتضعيف كثير في لغة العرب ؛ وذلك إما للتكثير والمبالغة أو للتعدية كما في قوله تعالى : { وغلقت الأبواب } يوسف / ٢٣ ، وقد جعل مجمع اللغة المصري ذلك قياساً ، وبناء عليه يمكن تصويب الفعل تَلَّج واسم المفعول منه مُثَلَّج " (١) .

\* \* \* \* \*

فلان شفوق على إخوته

قال المؤلف : " يقولون : فلان شفوق على إخوته الصغار ، والمعروف في معاجم اللغة ١ - أشفقت إذا حنوت وعطفت فأنا مشفق ، وشفقت أشفق من باب ضَرَبَ فأنا شفق بفتح وكسر وشفيق .. " (١) .

يرى المؤلف أنّ قولهم فلان شفوق على إخوته الصغار خطأ ؛ لأنّ شفوفاً لم ترد في معاجم اللغة ، والصواب أن يقال فلان شَفِقَ على إخوته أو شفيق .

أقول : ما خطأه المؤلف صحيح وإن لم يرد في المعاجم لأنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أصدر قراراً بقياسية (فَعُول) من كل فعل ثلاثي لازم أو متعد ومنه شفق فهو فعل لازم ثلاثي على وزن (فَعِلَ) ، فيجوز أن يقال شفوق منه بناء على قرار المجمع .

وهاك البيان :

فقد كتب الأستاذ الدكتور محمد شوقي أمين عضو لجنة الأصول بحثاً بعنوان (صيغة فَعُول : قياسيتها من الفعل اللازم على أنها للمبالغة أو صفة مشبهة) أورد فيه أكثر من مائة كلمة على وزن (فَعُول) جاءت من الأفعال الثلاثية اللازمة والمتعدية على اختلاف أبوابها مضمومة العين أو مكسورتها أو مفتوحتها ثم قال في آخر بحثه ما نصه : " وقصارى ما أسلفت أن جمهرة النحاة يتناقلون قياس فعول بمعنى فاعل من الثلاثي المتعدي للدلالة على المبالغة والكثرة ، ويذكرون كذلك غلبة صوغ فعول من الثلاثي اللازم المضموم العين ، وقلته في مكسورها على أنه من الصفة المشبهة ، أما فَعَل المفتوح العين فتجئ الصفة المشبهة منه نادراً على أوزان شتى ليس منها فعول ، ولكن مسموع اللغة فيه أعداد وافرة من الكلمات على هذه الصيغة مشتقة من

مصادر الأفعال اللازمة على اختلاف الأبواب - مضمومة العين أو مكسورتها أم مفتوحتها - وفيها ما يحتمل لمعنى المبالغة أو معنى الصفة المشبهة .

وأخذنا من هذا كله ، ونظراً إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تتلاقى أو تتقارب في الدلالة لإفادة معنى المبالغة والكثرة والشدة ، أو معنى الثبوت والدوام والاستمرار ، يجاز أن يصاغ من كل فعل ثلاثي على الإطلاق كلمة على وزن فِعُول لتفيد كثرة الفعل والمبالغة فيه ، أو ثبوت الصفة ودوامها واستمرارها ، بحسب ما يراد .

وبهذا يضاف إلى الأحكام النحوية حكم له من اللغة سند وثيق ، وفيه للغة تيسير كبير" (١) .

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لقياس صيغة فِعُول للدلالة على الصفة المشبهة أو المبالغة بحسب المقام وهاك نصه : " الشائع من أقوال النحاة منع مجيء صيغة فِعُول من الفعل اللازم للمبالغة أو الصفة المشبهة بناءً على أن أمثلته إنما تجيء من المتعدي ، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة فِعُول .

ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة لفِعُول من الأفعال اللازمة ترى اللجنة قياسية صوغ فِعُول عند الحاجة - للدلالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون للمبالغة ، بحسب مقامات الكلام ، وتشير اللجنة في ذلك إلى ما سبق للمجمع إقراره لقياسية صيغة "فَعَّال" و "فَعَّيِل" و "فُعَّلَة" للكثرة والمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء ، ولما كتب في الاحتجاج لذلك من بحوث ومذكرات" (٢) .

(١) كتاب في أصول اللغة ج ٢ ص ٦ ، ٧ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٣ .

هو شغوف بكذا ، ومشغوف به

قال المؤلف : " ويقولون : هو شغوف بطلب العلم ، أو بلعب الميسر ، والصواب أن يقال : هو مشغوف بكذا على صيغة اسم المفعول من شَغَفَ بالشيء بالبناء للمجهول إذا أولع به " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم : شغوف بطلب العلم خطأ ، والصواب أن يقال : هو مشغوف بكذا ، بصيغة اسم المفعول ؛ لأنه من شَغَفَ به بالبناء للمجهول إذا أولع به.

أقول : ما خطأه المؤلف أجازه بعض العلماء ، وأقرهم مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

وهاك البيان :

ففي لغويات وأخطاء لغوية شائعة ما نصه : "..... أن يجعل شغوف مبالغة في شغف كغضوب في غضب يقال رجل غَضِبٌ وغضوب ... أي : يغضب سريعاً ، أي : شديد الغضب " (٢) .

يؤخذ من النص السابق أن شغوفاً صيغة مبالغة ، وهي من الفعل اللازم شَغَفَ كما جاء غضوب من غضب.

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ١٨٧ .

(٢) لغويات وأخطاء شائعة للشيخ محمد على النجار ص ٧١

وفى معجم أخطاء الكتاب : " في اللغة فعل لازم هو شغف به ففي التاج : وشغف كفرح : علق به ، وعلق به كأولع به فهل هناك ما يمنع أن يشتق من شغف هذا صيغة مبالغة على فعول فيقال : فلان شغوف بكذا .

أقول : فعول من صيغ المبالغة ، ومذهب الأئمة عامة أن هذه الصيغ سماعية . على أن منهم من نبه على قياس اشتقاق : فعال ، ومفعال ، وفَعُول ، وفَعِيل بالتشديد وفعل بفتح وكسر كالإمام الدنوشري ، وقال مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس اشتقاق فعال وفعول وفعيل بكسر الفاء وتشديد العين ، وجاء صاحب التاج بنصور اشتقاقاً من النصر ، ونبه على قياسه .... فلماذا لا نقول : فلان شغوف بالمطالعة من شغف كما نقول : غَضُوب من غضب .... فيصبح بذلك قولك : شغوف به للمبالغة" (١) .

ووجه الدكتور شوقي ضيف على أن فعولا صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة، ورجح أن يكون صفة مشبهة فقال : " المجمع سبق له في الدورة الحادية والأربعين أن درس قياس صوغ فعول للصفة المشبهة أو للمبالغة وانتهى إلى إجازة أن يصاغ من أي: فعل ثلاثي كلمة على وزن فعول لتفيد كثرة الفعل للمبالغة فيه أو ثبوت الصفة ودوامها واستمرارها بحسب ما يراد ... ونرى الأخذ بهذا القرار في كلمة شغوف المتداولة في قول المعاصرين : فلان شغوف بالبحث على أنها صفة مشبهة لا يشوبها أي تجريح" (٢) .

(١) معجم أخطاء الكتاب ص ٣١٢ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ٢/ ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، وينظر : تيسيرات لغوية للدكتور شوقي

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية مؤيداً لجواز هذا الأسلوب  
وهاك نصه: " يرى المجمع أن الكتاب يستعملون لفظ شغوف بمعنى شديد  
الشغف في مثل قولهم : فلان شغوف بالقراءة .

ويتوقف بعض نقاد اللغة في هذه التعبير تعويلاً على أن الشائع في  
هذه المادة شغفه الحب يشغفه فهو مشغوف كما في اللسان <sup>(١)</sup> على أن في  
اللغة شغف بالشئ (كفرح) : علق به فهو شغوف كما في القاموس <sup>(٢)</sup> ،  
واستناداً إلى هذا يجاز قول الكتاب : شغوف بالشئ على أن صيغة باب فعل  
اللازم يكثر مجئ الصفة فيها على فعول .

هذا وقد أقر المجمع من قبل صوغ فعول من أي فعل ثلاثي لثبوت  
الصفة ودوامها واستمرارها <sup>(٣)</sup> .

### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن قولهم فلان شغوف بطلب العلم صحيح لا  
غبار عليه ويوجه على أنه صيغة مبالغة ، أو صفة مشبهة من الفعل شَغِفَ ،  
والله أعلم .

\* \* \* \* \*

(١) ينظر اللسان ( شغف) .

(٢) ينظر مادته (شغف).

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب ٢/٢٨٣ ، وينظر: معجم الصواب اللغوي ١/٤٧١ ، والقرارات  
المجمعية ص ٢٣٣ .



## المصدر

من المصادر الخماسية – التسول بمعنى الطلب والاستعطاء  
قال المؤلف: " ذاعت في الصحف ، وعلى ألسنة كثير من المتعلمين  
كلمة التسول وما أخذ منها<sup>(١)</sup> فهم يقولون : هؤلاء يتسولون ، وقد حرمت  
الدولة التسول ، وهي تعاقب المتسولين .

وكل هذه التراكيب لا نصيب لها من الصحة لأنها لم ترد عن العرب  
بالمعنى المعروف وإنما وردت كلمة التسول بمعنى استرخاء البطن .....  
والسؤل والسؤلة ويترك همزهما : ما يسأله الإنسان ... وكذا يتساءلون و  
يتساولون أي: يسأل بعضهم بعضاً .... هذا ولم يرد عن العرب ك(تَفَعَّل) من  
الفاعل سأل حتى نجد مبرراً لأن نقول إن هذه الألفاظ مخففة من المهموز...  
وحكى أبو زيد<sup>(٢)</sup> هما يتساولان ، أي: يسأل كل منهما الآخر فهذا يدل على  
أنها واو في الأصل وليس على بدل الهمز ....

ممّا عرضنا في هذا التحقيق اللغوي تبين لنا أنه لا يجوز أن يقال  
تسول ولا التسول ولا المتسولون وإنما يجب أن يستبدل بها مثلاً تكفف ،  
والتكفف ، والمتكففون إذ يقال : تكفف الرجل الناس أو استكففهم إذا مد  
كفه إليهم بالمسألة"<sup>(٣)</sup> .

(١) في الأصل منهم ، وهو خطأ والصواب ما أثبتته لعود لضمير على كلمة التسول .  
(٢) هو : سعيد بن أوس بن ثابت بن بشر ، أبو زيد الأنصاري ، الإمام المشهور ، كان إماماً  
نحوياً صاحب تصانيف أدبية ، ولغوية ، وغلبيت عليه اللغة والنوادر توفي سنة ٢١٥ هـ .  
ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

(٣) أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٥٠ ، ٥١ .

يرى المؤلف . رحمه الله - أن التسول وما اشتق منه بمعنى الطلب والاستعطاء لم يرد بهذا المعنى بل ورد التسول بمعنى استرضاء البعض .... ولم يرد عن العرب (تَسَأَل) بوزن (تَفَعَّل) مهموزاً حتى نجد مبرراً بأن نقول إنه محفف من المهموز ، وما ورد من قولهم يتساولان أصلي الواو وليس مخففاً من المهموز .

وعليه فالتسول وما اشتق منه خطأ يجب أن يستبدل به مثلاً تَكْفَفَ والتَكْفُف .

أقول : أمّا ما ذكره المؤلف من أن التسول لم يرد عن العرب فهو صحيح ، ولكن أجازته بعض اللغويين وأيده مجمع اللغة العربية . وهاك البيان والتفصيل :

ففي معجم أخطاء الكتاب ما نصه : " .... في اللغة سال دون همز بمعنى سأل بالهمز تقول : سَال يَسَال سَوْلًا كَخَافَ يَخَافُ خَوْفًا ، وهما يتساولان بالواو .... فإذا صحَّ أن سَال يَسَال سَوْلًا بمعنى سَأَلَ - وهو صحيح - وأردت أن تصوغ منها تَفَعَّل بتشديد العين قلت : (تَسَوَّل) كما يستعمله الكتاب وقد أقره مجمع اللغة القاهري ومن ثم جاء في المعجم الوسيط وتَسَوَّلَ : سأل واستعطى" <sup>(١)</sup> بتشديد الواو بمعنى سأل ثم أشار إلى أنه مولد أي: إن العرب لم تقل تَسَوَّل بهذا المعنى .

وإن كان المعجم الوسيط قد أقرَّ التَّسَوَّلَ فعلى أنه (تَفَعَّل) من (سَأَلَ) قياساً على ما صيغ من (تَفَعَّل) للدلالة على تكلف الفعل مع امتداد الزمن أو

(١) المعجم الوسيط ٤٨٣/١ (سول) .

التكرير كَتَصَدَّى وَتَعَرَّضَ وَتَتَبَعَ وَتَقَصَّى لحاجة إليه في التعبير ولو لم يكن تَفَعَّلَ مَقِيَسًا ، ذلك أَنَّ القصد من التَسْوَلِ مزاولة السُّؤال لا السؤال ، فاستحق بهذا صيغة التَّفَعُّل كما استحق تَشَحَّدَ ففي الأساس<sup>(١)</sup>: " فلان يشحد الناس : يسألهم وهو شحاذ ورأيته يَتَشَحَّدُ " (٢) .

ففي هذا النص بيان لجواز الفعل تَسَوَّلَ وما اشتق منه وهو من الفعل (سَأَلَ) مخفف (سَأَلَ) قياساً على ما صيغ للدلالة على تكلف الفعل مع امتداد الزمن أو التكرير .

والمعجم الوسيط أورد الفعل تَسَوَّلَ بمعنى (سَأَلَ) وأشار إلى أنه مُؤَلَّدٌ ، والمولد هو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الراوية ، وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة الألفاظ المولدة وسَوَّاهَا بالألفاظ المأثورة عن القدماء<sup>(٣)</sup> .

وفي معجم الصواب اللغوي : " تسول الفقير مرفوضة عند الأكثرين لأنها لم ترد في المعاجم القديمة بهذا المعنى . المعنى : سأل وتكفف الناس الرأي والرتبة : تسول الفقير صحيحة على الرغم من أن الاستعمال المرفوض استعمال مستحدث فإنه يمكن تصحيحه على أنه مأخوذ من سأل سؤالاً وسؤالاً بالواو دن أن تهمز تخفيفاً ، وقد أجاز مجمع اللغة المصري هذا الاستعمال استناداً إلى أصل معنى اللفظ وهو السؤال والاستعطاء وأطلقت

(١) أساس البلاغة للزمخشري ( شحد ) .

(٢) معجم أخطاء الكتاب ص ٢٩٢ ، وينظر: لغويات وأخطاء لغوية شائعة للشيخ علي النجار ص ١٠٢ .

(٣) ينظر مقدمة المعجم الوسيط ص ١٢ .

على الشحاذة باعتبارها إلحاحاً في طلب العطايا ، وهو إطلاق سديد جاء عن طريق المجاز المرسل بعلاقة العموم والخصوص وقد أثبتت المعاجم<sup>(١)</sup> الحديثة هذا الاستعمال ونصت على أنه مولد<sup>(٢)</sup> .

وقد كتب الأستاذ الدكتور شوقي ضيف مذكرة<sup>(٣)</sup> أجاز فيها التسول وقد أصدر مجمع اللغة العربية قراراً أجاز فيه التسول ووفق عليه في الدورة الرابعة والخمسين وهاك نصه " تشيع كلمة التسول وهي مولدة مأخوذة من سأل سؤالاً بالتخفيف وترى اللجنة إجازة استعمالها استناداً إلى أن أصل معناها الطلب والاستعطاء ، وأطلقت على الشحاذ باعتبارها إلحاحاً في طلب العطايا ، وهو من باب إطلاق العام على الخاص بطريق المجاز المرسل"<sup>(٤)</sup> .

\* \* \* \* \*

---

(١) ينظر : المعجم الوسيط ، والمعجم العربي الأساسي ، والمنجد في اللغة العربية المعاصرة (سول) .

(٢) معجم الصواب اللغوي ص ٢٣٢ .

(٣) ينظر : الألفاظ والأساليب ١٠١/٣ .

(٤) كتاب الألفاظ والأساليب ص ١٠٠ .

التقويم ، والتقييم مصدران في معنى بيان القيمة  
قال المؤلف : " جرت في هذه الأيام كلمة التقييم على ألسنة كثير من  
المثقفين فقالوا : تقييم الأعمال ، والوظائف ، وتقييم المدرسين وما إلى ذلك  
وكل هذا وما شابهه خطأ واضح ؛ لأن هذا المصدر واوى ، وكذا كل ما أخذ  
منه ، والصواب أن يقال : تقويم الأعمال وللتقويم معنيان :  
أحدهما : المعنى الذى يقصده هؤلاء ، وهو معرفة قيمة الشيء ، وإدراك  
حقيقته ، قال ابن منظور في لسان العرب ، وقوم السلعة واستقامها :  
قدرها " (١) .

والمعنى الآخر : هو التعديل يقال : قومت العود تقويماً فتقوم بمعنى  
عدلته فتعدل " (٢) .

يرى المؤلف أن قولهم تقييم الأعمال وتقييم المدرسين بمعنى بيان  
ومعرفة قيمة الأعمال والمدرسين ، وإدراك حقيقتهم خطأ ، والصواب تقويم  
الأعمال وتقويم المدرسين بمعنى بيان قيمتهم ، لأن المادة واوية وليست يائية  
أقول ما خطأه المؤلف من استعمال التقييم بالياء ، فى معنى بيان قيمة  
الشيء ، وإدراك حقيقته - ليس بخطأ فقد أجازته مجمع اللغة العربية بالقاهرة  
وفى المعجم الوسيط " قَيِّمَ الشئَ تقييماً " قدر قيمته " (٣) .

(١) لسان العرب (قوم) .

(٢) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٣) المعجم الوسيط ١/٢ ، ٨٠ ، وينظر: المعجم العربي الأساسي ( قيم ) ، والمنجد في  
اللغة العربية المعاصرة (قيم) .

وجاء في كتاب في أصول اللغة تحت عنوان - استعمال التقييم بمعنى بيان القيمة ما نصه : " الياء في كلمة قيمة أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها ، وكذلك ديمه من الدوام ، وعيد من العود ، والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن ينظر إلى أصل الحرف .

كما قال العرب في بعض الاستعمالات دومت السماء إلا أن العرب ربما قطعوا النظر عن أصل حرف العلة ونظروا إلى حالته الراهنة كما قالوا : دَيَّمَتِ السماء في بعض الاستعمالات ، وكما قالوا : عَيَّدَ الناس إذا شهدوا العيد ، ولم يقولوا في هذه الكلمة عود الناس تحاشياً عن توهم أنها العادة وعلى ذلك يجوز أن يقال : قيم الشيء تقيماً بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قَوِّمَ الشيء بمعنى عدله ، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشددتين للتخفيف في أمثلة من كلام العرب نستأنس بها في قبول ذلك " (١) .

وقد تكلم الأستاذ محمد خليفة التونسي عن التبادل بين الواو ، والياء مثل : دَوِّمَ ودَيِّمَ ، وقَوِّمَ وقيم وعَيَّدَ وعود ثم قال : " وعلى ذلك يجوز المجمع أن يقال : قيم الشيء تقيماً ، بمعنى حدد قيمته للتفرقة بينه وبين قوم الشيء بمعنى عدله .

وقد جاء التعاقب بين الواو ، والياء المشددتين تخفيفاً ، وذلك في أمثلة كثيرة من كلام العرب يستأنس بها في قبول ذلك وإذن يجوز لنا أن نقول : قيمت الشيء بل يجوز عندنا أن يقال قيمت فلاناً " (٢) .

(١) كتاب في أصول اللغة ص ٢٢٨ وينظر معجم الأخطاء الشائعة ص ٢١٢ ومعجم الصواب اللغوي ط ص ٦١١ رقم ٤٠٤٥ .

(٢) أضواء على لغتنا السمحة ص ٢١٢ للأستاذ محمد خليفة التونسي - كتاب العربي - الكتاب التاسع ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي .

## لقينا فلاناً صُدْفَةً

قال المؤلف : " ويقولون : لقينا فلاناً صُدْفَةً ، والصواب لقيناه مصادفة أو اتفاقاً ، يقال صادفه مصادفة إذا وجده أو قابله " (١) .

يرى المؤلف أن قولهم لقينا فلاناً صدفة خطأ ، والصواب لقينا مصادفة ، أو اتفاقاً

وعند التحقيق في المسألة نجد أن قولهم لقينا فلاناً صدفة صحيح .  
وهاك البيان:

ففي كتاب الألفاظ والأساليب : ".... أما الصدفة فلا مانع من قبولها باعتبارها مصدرًا مستحدثًا من الفعل (صَدَفَ) بوزن فَرِحَ ، مثل : قَوَى قُوَّةً ، أو باعتبارها اسم مصدر من صادف مثل الفُرْقَة ، والخُلْطَة من المفارقة والمخالطة . ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال الصدفة ، والمصادفة في المعنى الذى يستعملها المعاصرون فيه " (٢) .

وقد كتب الدكتور شوقي ضيف بحثًا خلص منه إلى أن كلمتي "صدفة ومصادفة" بمعنى اتفاقاً صحيحتين صياغة ودلالة ، كذلك استخدام "صادف" و"تصادف" بمعنى الاتفاق دون إرادة ، إذ هو استخدام مستحدث يسيغه التطور العام في مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر " (٣) .

كما كتب الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع بحثًا خلص منه إلى قوله " وخالص الرأي أنه لا ضير على اللغة في قبول "الصدفة" كلمة

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٧ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ٢ / ١٠٩ .

(٣) الألفاظ والأساليب ٢ / ١١١ .

محدثه بهذه الصيغة بمعنى المصادفة باعتبارها اسم مصدر للفعل "صَادَفَ"  
ولا ضير كذلك على اللغة في تحمیل معنى "المصادفة والصدفة" قيد انتفاء  
العمد والقصد في الاستعمال يقتضيه مقام الكلام" (١).

\* \* \* \* \*

## التعاسة وتعيس وتعساء

قال المؤلف: "ويقولون: أصيب فلان بتعاسة، فهو تعيس، وهم تعساء، والفصيح أن يقال: أصيب فلان بتعس بسكون العين أو بفتحها، أي: بالهلاك والسقوط، فهو تعيس كضجر، أو تاعس كفارح، والجمع: تعسون، أو تاعسون" (١).

يرى المؤلف أن قولهم: أصيب فلان بتعاسة، فهو تعيس، وهم تعساء خطأ، فلم يرد تعاسة مصدرًا، ولم يرد تعيس بوزن فعيل، وتعس أو تاعس لا يجمع على تعساء، والصواب: أصيب فلان بتعس، أو تَعَس، فهو تَعَس، أو تَاعَس.

أقول: ورد عن العرب تعيس وعليه فيجمع على تعساء قياسياً؛ لأنَّ فاعلاً يجمع على فعلاء، بل إنَّ فاعلاً جمع على فعلاء كما قالوا: عاقل وعقلاء، وأمَّا التعاسة مصدرًا فقد أنكرها معظم اللغويين ولكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢) أقر المصدر على فعالة من كل فعل ثلاثي دال على الثبوت والاستمرار بعد تحويله إلى صيغة (فَعَل).

وهاك البيان:

ففي معجم الجماهرة لابن دريد: "والرجل تاعس، وتَعَس، وتعيس" (٣).

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٨.

(٢) ينظر: كتاب في أصول اللغة ج ٢ ص ٨.

(٣) الجماهرة لابن دريد (تعس).

وفي المعجم الوسيط : "تَعَسَ : تَعَسَا ، تَعَسَ فَهُوَ تَعِسٌ وَتَعِيسٌ" (١) .  
 وفي معجم أخطاء الكتاب : " تَعَسَ عَلَى وَزْنِ نَفَعٍ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ  
 مِنْهُ ( تَاعَسَ ) ، وَهُوَ لِأَزْمٍ وَمَتَعَدٌّ ، وَجَاءَ (تَعِيسٌ) عَلَى وَزْنِ تَعَبٍ ، وَالصَّفَةُ  
 الْمَشْبَهَةُ مِنْهُ ( تَعِيسٌ ) بِالْكَسْرِ كَتَعِيبٍ ، وَ ( تَعِيسٌ ) كَبَخِيلٍ ، وَهُوَ فِعْلٌ لِأَزْمٍ  
 أَبَدًا ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ تَعِيسٍ هَذَا تَاعَسٌ أَيْضًا فَأَنْزَلَ مَنْزِلَةَ الصَّفَةِ الْمَشْبَهَةِ كَسَالِمٍ  
 مِنْ سَلِمَ ، وَتَافَهُ مِنْ تَفَهُ ، وَخَاطَى مِنْ خَطَى .

وقد أنكر جماعة مجيء تعيس كاليازجي ، والعدناني ، وأبي السعود  
 وسواهم ، وهو صحيح سائغ لا عيب فيه ، قال ابن دريد في الجمهرة : "  
 والرجل تاعسٌ وتَعِيسٌ بالكسر ، وتعيس " ... فثبت بهذا قولك : رجلٌ تَعِيسٌ ،  
 ورجالٌ تُعَسَاءُ .

كما تقول : تَعِيسٌ ، وَتَعِيسُونَ ، وَتَاعَسَ ، وَتَاعَسُونَ ، وَتَعَسَاءُ عَلَى  
 فِعْلَاءٍ بِضَمٍّ فَفَتْحٌ ، وَهَذَا يَنْقَاسُ جَمْعًا لَوْصَفَ عَلَى فِعْلٍ إِذَا كَانَ لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ  
 غَيْرِ مِضَافٍ وَلَا مَعْتَلٍ اللَّامِ دَالٌ عَلَى سَجِيَّةٍ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ " (٢) .

وفي معجم الصواب اللغوي : " هُوَ لَاءُ تُعَسَاءُ : فَصِيحَةٌ ، يَجُوزُ جَمْعُ  
 فَاعِلٍ عَلَى فِعْلَاءٍ قِيَاسًا إِذَا دَلَّ عَلَى غَرِيزَةٍ أَوْ سَجِيَّةٍ مِثْلَ : عَاقِلٍ وَعَقْلَاءُ ، أَوْ  
 دَلَّ عَلَى مَا يَشْبَهُ الْغَرِيزَةَ أَوْ السَّجِيَّةَ فِي الدَّوَامِ وَطُولِ الْبَقَاءِ مِثْلَ : بَائِسٌ

(١) المعجم الوسيط ج ١ ص ٨٩ .

(٢) معجم أخطاء الكتاب ص ٧٣

وبؤساء التي أقرها مجمع اللغة المصري في دورته الثامنة عشرة<sup>(١)</sup> ، وعلى هذا يصح جمع تاعس على تعساء ، وقد ذكرت بعض المعاجم الحديثة كالوسيط<sup>(٢)</sup> ، ومحيط المحيط<sup>(٣)</sup> ، والمنجد<sup>(٤)</sup> الوصف تعيس وعليه تجوز تعساء " (٥) .

### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى جواز المصدر ( تعاسة ) وجواز ( تعيس ) والجمع على ( تعساء ) ، والله أعلم.

\* \* \* \* \*

- 
- (١) ينظر : القرارات الجمعية ص ٥٣ .  
 (٢) ينظر : المعجم الوسيط ( تعس ) .  
 (٣) ينظر : معجم محيط المحيط (تعس) .  
 (٤) ينظر : المنجد (تعس) .  
 (٥) معجم الصواب اللغوي ج ١ ص ٢٤٣ .

## رِيَاسَةٌ وَرَأْسَةٌ وَرِئَاسَةٌ

قال المؤلف : " يقولون : لفلان علينا رئاسة بالهمزة ، والصواب :  
رياسة بالياء مع كسر الراء ، أو رأسة بفتح الراء مع الهمزة الممدودة " (١) .  
يرى المؤلف أنّ قولهم : رئاسة بكسر الراء والهمزة خطأ ، والصواب  
رياسة بكسر الراء والياء ، أو رأسة بفتح الراء والهمزة الممدودة .  
أقول : ما خطأه المؤلف . وهو رئاسة بكسر الراء والهمزة . ليس بخطأ  
فقد ورد المصدر رياسة ، ورأسة ، ورئاسة ،  
وهاك البيان :

ففي المحكم لابن سيده : " رَأْسَ يَرَأْسُ رِئَاسَةً " (٢) .  
وفى المعجم الوسيط : " رأس فلان - رَأْسَةٌ ، ورياسة ، ورئاسة :  
شرف قدره " (٣) .

وفى معجم الأخطاء الشائعة للعدناني : " رأْسُهُم يَرَأْسُهُم رَأْسَةٌ ،  
ورئاسة ورياسة ... وقد اختلفوا في مصدر هذا الفعل :  
١. فقال ابن الأعرابي : رئاسة  
٢. وقال الصحاح : " رأْسُهُم يَرَأْسُهُم رِئَاسَةٌ وهو رِئِيسُهُم "  
٣. وقال الأساس : " رأْسُ القوم : رأْسَةٌ ... لذا قل : رَأْسُهُم يَرَأْسُهُم رَأْسَةٌ ،  
ورئاسة ، ورياسة فهو رِئِيسُهُم ، ورِئِيسُهُم " (٤) .

(١) أزهير الفصحى ص ١٧٨ .

(٢) المحكم ( رأس ) .

(٣) المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٣١ ( رأس ) .

(٤) معجم الأخطاء الشائعة ص ٩٨ .

وفي معجم أخطاء الكتاب : ( الرَّأْسَة والرَّاسَة ) حول استعمال الكتاب لمصدر (الرَّاسَة والرَّاسَة ) وما يشتق منهما من أفعال ، مسائل أهمها :  
 أولاً : تقول : رَأَسَ القومَ يَرَأْسُ رياسة وهو رئيسهم ، كما جاء في الصحاح ، فرأس ها هنا فَعَلَ متعد مفتوح العين في الماضي والمضارع ومصدره الرياسة ، والأصل في الرياسة : الرئاسة بالهمزة وعلى هذا يجوز تخفيف الهمزة فتقول : الرياسة وتحقيقها فتقول الرئاسة ومنهم من أنكر الرئاسة بتحقيق الهمزة وهي الأصل ولا وجه لإنكارها ، وقد ورد النص بهما جميعاً .... ومن النقاد من اكتفى بالرأسَة دون الرئاسة كما فعل الأستاذ / داغر في تذكرته <sup>(١)</sup> ولا سند له لاسيما وأن المصادر الدالة على الولاية أو الحرفة إنما تأتي بكسر الأول على فعالة وقد تأتي على فعالة بالفتح جوازاً كالولاية والوكالة والدلالة كما في شرح الشافية <sup>(٢)</sup> " (٣) .

وفي لغويات وأخطاء لغوية شائعة للشيخ النجار مناقشة جادة للذين أنكروا الرئاسة خلص فيها إلى إثباتها وهاك نص كلامه : " إنَّ همي في هذا البحث أن أناقش رأى الفريق الثاني الذى ينكر الرئاسة ويقر الرياسة ، فقد كان يخالجنى الشك في هذا منذ حين ، وكنت أقول : إن الرئاسة لا محالة هي الأصل : فأما الرياسة فتخفيف لها ، ومعنى هذا أن في الكلمة لغتي التحقيق للهمزة وتخفيفها ، فما لهم يمنعون الأصل ويجيزون البدل : وقلت لنفسى : إن بعض أوجه التخفيف للهمز التزمه العرب كما في يَرَى ويُرَى ومُرٍ فَعَسَى أن

(١) ينظر : تذكرة الكاتب للأستاذ أسعد داغر ، ص ٧٥ .

(٢) شرح الشافية ١/١٥٣ .

(٣) معجم أخطاء الكتاب ص ٢١٤ .

يكون هذا من هذا القبيل ، ولكني رأيت العلماء قد توفروا على النص على ما كان من هذا الباب وما عهدتم ذكروا منه الرياسة .

وسألت نفسي : ما الذى حمل القوم إذا على إنكار الرئاسة ؟ إذ لا بد من حافز وداع إلى هذا الرأي الذى دانوا به ، وقد بدا لي أن مرجع ذلك ما رأوه في المعاجم المطبوعة فلم يروا فيها الرئاسة فقالوا ما قالوا .

وعولت بعد ذلك على مراجعة ما يتيسر من المخطوطات لدواوين اللغة علّها أن تنير لي السبيل .

وقفت على أفعال ابن القطاع فوجدت فيها هذا النص : " رأس على القوم رئاسة : صار رئيسهم " <sup>(١)</sup> هكذا رئاسة بالهمز في النسخة المخطوطة الشنقيطية المحفوظة بدار الكتب رقم ١٣ لغة ، ورجعت بعد ذلك إلى كتاب أفعال ابن القوطية <sup>(٢)</sup> الذى هو أصل كتاب ابن القطاع والكتاب مطبوع في أوربة طبعاً صحيحاً على وفق نسخة جيدة فوجدت فيها رئاسة هكذا بصورة الهمزة وبتنقيط الياء ، ومعنى هذا الوضع أن الكلمة تقرأ بالهمزة والياء فيقال رئاسة ورياسة ، وقد عزز هذا أنى رأيت في نسخة مخطوطة للصحاح مضبوطة جيدة رئاسة بهذا الوضع ، كما وجدتها في ابن القوطية .... فبعد هذا وقر في نفسي أن الرئاسة بالهمزة من مصادر رأس كالرياسة والرآسة " <sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : الأفعال لابن القطاع ٦١/٢ .

(٢) ينظر : الأفعال لابن القوطية ص ٢٥٧ ، والنص هناك : " رأس على القوم رئاسة ورآسة : صار رئيسهم " . تحقيق الأستاذ علي فوده ، مكتبة الخانجي القاهرة .

(٣) لغويات وأخطاء شائعة ص ١٣٨ ، وينظر : معجم الصواب اللغوي ٣٨٧/١ .

## التأنيث

جواز قولهم : إنسانة بتاء التأنيث

قال المؤلف : " فشا بين الناس قولهم : هذه إنسانة طيبة القلب وهذا خطأ ؛ لأن كلمة إنسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر ، والأنثى ، والواحد ، والجمع ، مفردة إنسي بكسر فسكون ، وأنسي بفتحين ، فيقال : هو إنسان ، وهى إنسان ، وهم إنسان ... وقد سمع بالهاء في شعر مولد ، قال شاعر :

لَقَدْ كَسْتَنِي فِي الْهَوَى      ::      مَلَأَسَ الصَّبَّ الْغَزْلُ<sup>(١)</sup>

إِنْسَانَةٌ فَتَّانَةٌ      ::      بَدُرُ الدُّجَى مِنْهَا خَجَلٌ<sup>(٢)</sup> .

يرى المؤلف أن لفظة إنسانة بالتاء خطأ ؛ لأن كلمة إنسان من الناس اسم جنس يقع على الذكر ، والأنثى ، والواحد ، والجمع .

أقول : ما ذهب إليه المؤلف هو مذهب جمهور الصرفيين واللغويين ، ومنهم من أجاز إنسانة وعليه فلا يحكم عليها بالخطأ ، وإن كانت قليلة ؛ لأن القليل ليس خطأ وهاك البيان :  
أولاً : المخطئون لكلمة إنسانة :

ورد إنسان من دون التاء في معظم معجمات اللغة ، ومنهم من نصَّ على خطأ التاء ومنهم<sup>(٣)</sup> من اكتفى بإنسان ، وقال : إنه اسم جنس يستوى فيه

(١) البيتان من الرجز ، ولم أظفر بقائلهما ، وهما في القاموس المحيط (أنس) ، وشموس العرفان للأستاذ : عباس أبو السعود ص ١٨ ، ونسب البيت الثاني صاحب معجم الصواب اللغوي إلى أبي منصور الثعالبي ينظر : ص ٨٣ .

(٢) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) ينظر المصباح المنير ص ١٨ وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ص ٢١٠ .

المذكر ، والمؤنث ، والمفرد ، والجمع<sup>(١)</sup> فممن صرَّحَ بخطأ إنسانة بالتاء الجوهري في الصحاح وأحمد رضا في متن اللغة<sup>(٢)</sup> ، والفيروز أبادي في القاموس المحيط<sup>(٣)</sup> ، فقد صرح ثلاثتهم بأنها لفظة عامية .  
ثانيا : المجيزون لكلمة إنسانة :

ذهب كثيرون من الصرفيين ، واللغويين إلى جواز كلمة إنسانة . بالتاء .  
وهاك البيان :

ففي إصلاح المنطق لابن السكيت : " ويقال للرجل : هذا إنسان ،  
وللمرأة : هذه إنسانة " <sup>(٤)</sup> ، وفي لسان العرب لابن منظور :

تَمْرِي بِإِنْسَانِهَا إِنْسَانٌ مُّقْلَتَهَا .: إِنْسَانَةٌ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ عَطْبُولٌ <sup>(٥)</sup>  
وفي همع الهوامع للحافظ السيوطي : " وَقَلَّتْ ( يعني التاء ) للفصل  
بين الجوامد كامرئٍ وامرأة ... وإنسان وإنسانة " <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : الصحاح ( أنس ) وينظر اللسان - أيضاً أنس .

(٢) ينظر : متن اللغة (إنس) .

(٣) ينظر : القاموس المحيط (أنس) ، و سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لرضي الدين بن الحنبلي ص ٣٥ ، رقم ٦٣ ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي تحقيق الدكتور حاتم الضامن ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ ، و شمس العرفان - للأستاذ / عباس أبو السعود ص ١٨ .

(٤) إصلاح المنطق ص ٣٢٦ .

(٥) البيت من البسيط التام ، وإنسانها : أنمقتها ، وإنسان مقلتها : معروف وهو الناظر ، وإنسانة : مؤنث إنسان من البشر ، وعطبول : المرأة الفتية ، الجميلة ، الممتلئة ، الطويلة العنق . ينظر لسان العرب ٢٩٩٣/٤ ( عطبل ) ، و المعجم الكبير ( عطبل ) .

(٦) همع الهوامع ٢٩٠/٣ .

وفي تاج العروس للزبيدي : " والمرأة أيضاً إنسان ، وقولهم إنسانة بالهاء لغة عامية كذا قال ابن سيده ، وقال شيخنا : بل هي صحيحة وإن كانت قليلة ، ونقل صاحب همع الهوامع ، والرضي في شرح ابن الحاجب ، ونقله الشيخ يس في حواشيه على الألفية عن الشيخ ابن هشام ، فلا يقال إنها عامية بعد تصريح هؤلاء الأئمة بورودها ، وإن قال بعضهم إنها قليلة فالقلة عند بعض لا تقتضى إنكارها ، وأنها عامية انتهى فانظر هذا مع قول ابن سيده ولا يقال إنسانة والعامية تقوله " (١).

وفي تاج العروس أيضاً "وقد وردَ في أشعار العرب قليلاً (يعني إنسانة) قَالَ كَامِلُ التَّقْفِيّ :

إنسانة الحَيِّ أَمْ أَدْمَانَةُ السَّمْرِ . : . بالنَّهْيِ رَقَّصَهَا لَحْنٌ مِنَ الوَتْرِ (٢) .  
وقال الأستاذ الدكتور محمد خليفة التونسي في كتابه (أضواء على لغتنا السمحة) رداً على من أنكر إنسانة : " ومع ذلك نحب أن نقول له أن كلمة إنسانة صحيحة فصيحة ، وحسبه أن يرجع إلى مادة أنس في تاج العروس للزبيدي تعقيباً على ما ذكره صاحب القاموس من أن إنسانة كلمة عامية فقد رد الزبيدي عاميتها بمناقشة مفصلة نقلها عن شيخه الذي ذكر أنها صحيحة ، وإن كانت قليلة ، واعتمد في إثبات صحتها على عدد من شيوخ اللغة الأجلاء أثبتوها في كتبهم ثم نقل عن شيخه أيضاً أنها وردت في أشعار العرب قليلاً " (٣) .

(١) تاج العروس (أنس) .

(٢) المصدر السابق ، والبيت من البسط التام .

(٣) أضواء على لغتنا السمحة ص ٥٠ ، ٥١ .

وقد تقدم نقل كلام الزبيدي آنفاً .

وقال الأستاذ العدناني في معجم الأخطاء الشائعة : " وأنا من رأي صاحب التاج في جواز استعمال كلمة إنسانه لأنني أحب القياس ، ولا أميل إلى الشذوذ"<sup>(١)</sup> .

### تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن كلمة إنسانه وردت عن العرب ، وإن كانت قليلة ، والقليل ليس بخطأ ، وعليه فالحكم عليها بالخطأ ليس سديداً ، والله أعلم .

\* \* \* \* \*

### لحوق تاء التانيث بفعال

#### غيور وغيورة

قال المؤلف : " ذاع بين طبقة المتعلمين قولهم : هذه فتاة غيورة علي شرفها ، شكورة لمن علمها مبادئ الدين ، والصواب أن يقال : هي غيور ،

(١) معجم الأخطاء الشائعة ص ٣٠ ، وينظر : معجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين زعبلاوي ص ٢٨ ، ومعجم الصواب اللغوي ص ٨٣ ، وفتح المنان في تعقب شمس العرفان ص ٣٦٨٤ (بحث مستل من حولية كلية اللغة العربية بجرزا ، العدد الرابع عشر ، وهو لصاحب هذا البحث) .

وشكور ، وخجول ، وصبور ، بدون هاء التأنيث ؛ لأنَّ فعولا الذى بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث كالأمثلة المتقدمة " (١) .  
يرى المؤلف أنَّ قولهم هذه فتاة غيورة على شرفها بالتاء خطأ ،  
والصواب غيور دون التاء .

وكذا بقية الصفات التي جاءت على وزن (فعول) بمعنى فاعل وعند التحقيق نجد أنَّ صيغة (فعول) بمعنى فاعل الغالب فيها عدم الحاق التاء ، وقد تلحقها في غير الغائب وغير الغائب ليس خطأ بل قليل فقط والقلة لا تقتضى الخطأ .  
وهاك البيان :

الغالب في صيغة (فعول) ألا تلحقها التاء ؛ لأنها من الصفات التي يستوى فيها المذكر والمؤنث ، ومن غير الغالب لحاق التاء بها ، ويخرج على غير الغالب ما يقوله بعض الناس امرأة غيورة ؛ لأنَّ غير الغالب ليس خطأ ، ففي كتاب سيبويه " وهذا قول الخليل : يمتنع من الهاء في التأنيث في فَعُول وجاءت في شيء منه " (٢) .

أي : وقد جاءت الهاء في بعض أمثلة (فعول) فليل فيها فعولة ، وجاء في لسان العرب : " قال سيبويه : عدو وصف ضارع الاسم ، وقد يثنى ويجمع ويؤنث " (٣) .

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٣) اللسان ج ٤ ص ٢٨٤٨ .

عدو في النص على صيغة فِعُول وقد صرح سيبويه بجواز تأنيثه ،  
وتثنيته ، وجمعه .

وفي اللسان أيضاً : " وفلانَةٌ عَدُوَّةٌ فُلَانٍ وَعَدُوٌّ فُلَانٍ ، فَمَنْ قَالَ فُلَانَةٌ  
عَدُوَّةٌ فُلَانٍ قَالَ: هُوَ خَبَرُ الْمُؤَنَّثِ ، فعلامَةُ التَّأْنِيثِ لازِمَةٌ لَهُ ، وَمَنْ قَالَ فُلَانَةٌ  
عَدُوٌّ فُلَانٍ قَالَ ذَكَرْتَ عَدُوًّا لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ امْرَأَةٌ ظَلُومٌ وَعَضُوبٌ وَصَبُورٌ ؛  
قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : هَذَا إِذَا جَعَلْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَذْهَبِ الْإِسْمِ وَالْمَصْدَرِ ، فَإِذَا  
جَعَلْتَهُ نَعْتًا مَحْضًا قُلْتَ هُوَ عَدُوُّكَ ، وَهِيَ عَدُوَّتُكَ " (١) .

يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا النَّصِّ أَنَّ عَدُوًّا . وَهُوَ عَلَى وَزْنِ فِعُولٍ مِثْلَ غَيُورٍ . لَا يَلْزَمُ  
التَّذْكِيرُ بَلْ يُؤَنَّثُ وَإِذَا جَعَلَ نَعْتًا مَحْضًا وَجِبَ تَأْنِيثُهُ كَمَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ .  
وَفِي اللِّسَانِ أَيْضًا : " وَالْأُنْثَى مَلُولٌ وَمَلُولَةٌ ، فَمَلُولٌ عَلَى الْقِيَاسِ  
وَمَلُولَةٌ عَلَى الْفِعْلِ " (٢) .

فَفِي هَذَا النَّصِّ جَوَازُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي مَلُولٍ ، فَالتَّاءُ لَيْسَتْ  
لِلْمَبَالِغَةِ بَلِ التَّأْنِيثِ ، وَالتَّذْكِيرُ عَلَى الْقِيَاسِ فِي أَنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي عَلَى (فِعُولٍ)  
الغالب فيها ترك التأنيث والتأنيث على معنى الفعل فكما تقول : ملَّت المرأة ،  
تقول : هي ملولة فثبت التاء في (فِعُولٍ) كما ثبت في الفعل ( ملت ) كما  
قالوا : مرضع ، ومرضعة .

(١) السابق الجزء والصفحة .

(٢) السابق ج ٦ ص ٤٢٧ .

هذا وقد تقدم الأستاذان عباس حسن ، وعطية الصوالحي ببحثين في حقوق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل إلى مجمع اللغة العربية ، وبناءً عليهما أصدر المجلس قراره بجواز لحوق التاء لفعول صفة بمعنى فاعل .

وهاك ما قاله الأستاذ عباس حسن في بحثه بعنوان صيغة (فعول) ولحوق التاء بها للتأنيث قال فيه : " هل يجوز إلحاق تاء التأنيث بآخر (فعول) بمعنى فاعل ، أرى جواز هذا على أساس الاعتبارات التالية ، وأساسها الاعتبار الخاص بصيغة فعيل بمعنى مفعول .

١-الأصل في الأسماء المشتقة أن تلحقها علامة التأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها .

ومن علامات التأنيث المختصة بذلك التاء مثل راحم وراحمة ...

٢- عدل العرب عن ذلك الأصل عدولاً غالباً عند استعمالهم صيغة فعيل شرط أن تكون هذه الصيغة بمعنى مفعول وأن يكون الموصوف بها مذكوراً كي يؤمن اللبس فقالوا هذا عمل حميد وهذه مهمة حميدة ...

٣- لا مانع من الرجوع إلى الأصل لأنَّ العدول عنه لم يكن أمراً محتوماً مطرداً إذا لم يكن لعلّة توجب الأخذ بها لمنع فساد لغوي وإنما كان أمراً غالباً للتخفيف ويقابل هذا الغالب لغة الكثير طبقاً لما نص عليه السيوطي ...

٤- كل ما سبق هو في صيغة فعيل بمعنى مفعول وقد صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين بأنَّ الأربعة الأخرى وهي فعول بمعنى فاعل - مفعال - مفعيل - مفعول يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في فعيل وتنص على أنك تقول صبورة ومعطارة إذا لم يعرف الموصوف ..

فيفهم من هذا وما يحيط به من أن حكم الأسماء المشتقة الأربعة هو حكم فعيل بمعنى مفعول من حيث حذف التاء بشرطه أو عدم حذف التاء على الوجه المشروح فيما سلف أي أنه يجرى على هذه المشتقات الأربعة ما يجرى على فعيل السالفة من جواز إثبات التاء سيراً على غير الغالب ، ويلاحظ أن غير الغالب هذا ليس معيياً ، وأن الغالب هو الأفتح والأقوى وفرق بين الخطأ الصريح ، والصحيح وأن كان ليس هو الأعلى في درجات الفصاحة والقوة البلاغية <sup>(١)</sup> .

وفى التسهيل لابن مالك : " ولا تلحق التاء التي للتأنيث غالباً " <sup>(٢)</sup> .  
وقال الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب : " ومما لا يلحق تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل وكذا فعول بمعنى فاعل " <sup>(٣)</sup> .

وفى همع الهوامع : " والغالب ألا تلحق لأي تاء التأنيث صفة على مفعال ... أو فعول الفاعل " <sup>(٤)</sup> .

هذا وقد جاء قرار مجمع اللغة العربية في هذه المسألة على النحو التالي : " يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء شيء منه ، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء

---

(١) كتاب في أصول اللغة ص ٧٥ ، ٧٦ وينظر أيضا بحث الأستاذ عطية الصوالحي في المرجع نفسه ص ٧٩

(٢) شرح التسهيل لابن عقيل ج ٣ ص ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ج ٣ ص ٣٣٢ .

(٤) همع الهوامع ٣ / ٢٩١ .

هو الغالب وما ذكره السيوطي في الهمع من أن الغالب ألاّ تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضى من قوله ومما يلحق تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : فعول<sup>(١)</sup> .

تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن فعول بمعنى فاعل وصفا الغالب أن يأتي من دون التاء وقد يأتي بالتاء قليلاً ، و القليل ليس بخطأ فيخرج عليه قولهم هذه فتاة غيورة على شرفها، وعليه فالحكم عليها بالخطأ ليس سديداً والله أعلم .

\* \* \* \* \*

---

(١) كتاب في أصول اللغة ص٧٩ وقد تقدم تخريج النصوص المذكورة في القرار ، وينظر : معجم الصواب اللغوي ص٥٦٧ .

## النسب

## الأناينة

قال المؤلف : "شاعت كلمة الأناينة على ألسنة الناس حتى المثقفين منهم ، ووصفوا بها من يؤثر نفسه ، ويفضلها على غيره ، فقالوا فلان أنايني وفلان يتَّسَمُ بالأناينية .

والحقُّ أنَّ هذه الكلمة دخيلة لا أصل لها في العربية على الرغم من أنَّ بعض المدرسين يعلِّلون لصحتها بقولهم : إنها نسبة لأننا أنا إذا قالها من يفتخر بنفسه ، وهذا التعليل ظاهر البطلان ، لأنه لو صحَّ النَّسب لقلنا أنوي وكررتها لأنَّ ألف المقصور تقلب واواً إن كانت ثالثة كقها وقهوي ، وطحا وطحوي ، على أنَّ النسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب لا قياساً ولا شذوذاً .  
والتعبير السليم عن هذا المعنى أن يقال : عند فلان أثرٌ ، وهو أثرٌ بفتح فكسر" (١) .

يرى المؤلف أن كلمة الأناينة دخيلة لا أصل لها في العربية على الرغم من تعليل صحتها بأنها نسبة إلى أنا ؛ لأنَّ النسبة إلى أنا لو صحت لقل أنوي ، حسب قاعدة الاسم الثلاثي المقصور ، مع أنَّ النسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب لا قياساً ولا شذوذاً والشيخ (٢) محمد علي النجار تبع المؤلف ولم يجد لكلمة الأناينة تخريجا .

(١) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٦٢ .

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٧٤ .

أقول : ما قرره المؤلف صحيح ولكن مجمع اللغة العربية وهو الجهة اللغوية العليا - أجاز كلمة الأنانية وأوردها في المعجم الوسيط<sup>(١)</sup> .

وفي معجم الأخطاء الشائعة للعدناني : " ويقولون : هذا رجل ذو أنانية بتخفيف الياء ، والصواب هذا رجل ذو أنانية بتضعيف الياء أي رجل أناني (دوزي)<sup>(٢)</sup> - ومحيط المحيط ،<sup>(٣)</sup> وأقرب الموارد<sup>(٤)</sup> " <sup>(٥)</sup> ، فالعدناني يخطئ تخفيف اللام في الأنانية ، ويصوب التضعيف فيها .

وفي كتاب الألفاظ والأساليب : " كلمة الأنانية ، وهي من مستحدث المصطلحات في مباحث علم النفس ، وعلم الأخلاق ، منبعها الضمير (أنا) استعمل استعمال الأسماء ليدل على معنى الأثرة وحب الذات ، فدخلت عليه الألف واللام ، وأريد أن يؤخذ منه معنى مصدرى ، فكان ذلك على طريق النسب بزيادة نون غير الياء المشددة على نحو زيادة الألف والنون في براني ، وجواني ، وشعراني ، وألحقت بالكلمة تاء النقل من الوصفية إلى الأسمية كما هو الصنيع في المصدر الصناعي فقبل الأنانية بياء مشددة ، فإذا وصف الرجل ، أو القول بأنه أناني ، فهو على أحد وجهين : النسبة إلى أنا بزيادة نون قبل ياء النسب ، أو النسبة إلى الأنانية كما يقول الاشتراكي الديموقراطي في المنسوب إلى الاشتراكية ، أو الديموقراطية " <sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : المعجم الوسيط ٢٩/١ (أنا) .

(٢) ينظر : مستدرك المعجمات لرينهارت دوزي (أنا) .

(٣) ينظر محيط المحيط للبهستاني (أنا) .

(٤) ينظر أقرب الموارد لسعيد الشرتوني (أنا) .

(٥) معجم الأخطاء الشائعة ص ٢٩

(٦) كتاب الألفاظ والأساليب ٢ / ٣٠٥ .

وفي معجم الصواب اللغوي : " إنه رجل أناني فصيحة زيدت الألف والنون قياساً على ما ورد عن العرب مثل : لحياني ، وتحتاني ، وفوقاني ، وروحاني فضلاً عن شيوع الكلمة وقد أجازها مجمع اللغة المصري .... إنه شديد الأنانية : فصيحة جاء ضمن قرارات مجمع اللغة المصري أنه " إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء ، وقد اعتمد مجمع اللغة المصري على هذه الصيغة اعتماداً كبيراً لتكوين مصطلحات جديدة تعبر عن مفاهيم العلم الحديث ، وكان قد انتهى فريق من العلماء واللغويين إلى وجود أصل لهذه الصيغة في لغة العرب ، فقد جاء في القرآن الكريم جاهلية ورهبانية .... وقد انتهى هذا الفريق - بعد دراسة أجراها على المصادر الصناعية المستعملة حديثاً - إلى أن المصدر الصناعي يصاغ من معظم أنواع الكلام العربي فيصاغ من ضمير المتكلم (أنا) بعد زيادة الألف والنون " (١) .

يفهم من هذا النص أن الأنانية مصدر صناعي صنع من ضمير المتكلم (أنا) بعد زيادة الألف والنون وقد أصدر مجمع اللغة العربية قراراً أجاز فيه كلمة الأنانية وهاك نصه " يرى المجمع أنه يشيع في اللغة المعاصرة استعمال : الحساسية ، والشفافية ، والفعالية ، والأنانية ، مع اختلاف في ضبط بعض حروفها تشديداً أو تخفيفاً .... أما كلمة الأنانية فهي إما نسبة إلى الأنا فتكون بتشديد الياء ، بزيادة ألف ونون ، كالمنظراني ، والمخبراني ، وإما نسبة إلى الأناني كالاتراكي نسبة إلى الاشتراكية " (٢) .

\* \* \* \* \*

(١) معجم الصواب اللغوي ٨٠/١ .

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب ٣٠٢/٢ .

## جمع التكسير

من جموع السري بمعنى الشريف : سَرَاه وسرّوات وأسرياء  
قال المؤلف : " يعتقد كثير من المتعلمين أن السَرَاه جمع للسريّ  
بمعنى الشريف، ونرد عليهم بأنّ فعيلًا لا يجمع على فَعَلَة .

قال الرضي<sup>(١)</sup> : الظاهر أنه اسم جمع لا جمع ، وذهب السهيلي في  
الروض الأنف<sup>(٢)</sup> إلى أنه مفرد لا جمع ، ولا اسم الجمع ، قال : ولا ينبغي  
أن يقال في سراة أنه جمع سري لا على القياس ولا على غير القياس ، وإنما  
هو مثل كاهل القوم ، وسنام القوم ، ومن العجب أن يخفى هذا على  
النحويين ، حتى حاكي الخالف منهم السالف ، وكيف يكون سراة جمعاً  
لسري وهم يقولون : إن سراة تجمع على سرّوات مثل : قطة وقطوات ،  
تقول : هؤلاء من سرّوات الناس ، كما تقول من رءوسهم ... ولو كان السراة  
جمعاً ما جمع ؛ لأنه على وزن الفَعَلَة ، ومثل هذا البناء في الجموع لا يجمع ،  
وإنما سريّ من السرو وهو الشرف فإن جمع قيل أسرياء كغني وأغنياء ، وثرى  
وأثرياء ، لكنه قليل وجوده وقلة وجوده لا تدفع القياس فيه<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : شرح الشافية للرضي ١٣٧ / ٢ .

والرضي هو : الإمام المشهور ، ولقبه نجم الأئمة قال السيوطي : " ولم أقف على اسمه  
ولا على شيء من ترجمته " توفي سنة ٦٨٤ هـ . ينظر : بغية الوعاة ١ / ٥٦٧ .

(٢) ينظر الروض الأنف ص ٢٠٨ .

والسهيلي هو : عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ ابن حبّيش ، الإمام أبو زيد ،  
وأبو القاسم السهيلي ، الختعمي ، الأندلسي ، المالقي ، الحافظ ، كان عالماً بالعربية  
واللغة والقراءات ، من مؤلفاته الروض الأنف في السيرة ، وشرح الجمل ومسألة رؤية  
الله والنبي في المنام ، توفي سنة ٥٨١ هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٨١ .

(٣) أزهير الفصحى في دقائق اللغة ص ٦٨ .

يرى المؤلف أن قولهم : سراة جمعا للسري خطأ ؛ لأن فعلاً لا يجمع على فعلة ، ثم نقل عن الرضي أنّ الظاهر أنّه اسم جمع لا جمع كما نقل عن السهيلي أنه مفرد ، مثل : كاهل وسنام ولا ينبغي أن يقال : إن سراة جمع لا على القياس ولا على غير القياس ثم يعجب المؤلف أن يخفى هذا الأمر على النحاة فيحاكي فيهم الخالف السالف على أنّ سراة جمع سري إذ كيف يكون سراة جمع سري وهم يقولون إن سراة تجمع على سروات ، ولو كان جمعا ما جمع لأنه على وزن الفعلة ، وهذا الوزن لا يأتي منه جمع الجمع ، ثم أورد المؤلف جمعاً آخر وهو أسرياء .

أقول : ما ذهب إليه المؤلف من إنكار جمع سري على سراة غير صحيح وإن نقل عن الرضي والسهيلي أنه غير جمع ، فإن كان الرضي والسهيلي وقبلهم سبويه<sup>(١)</sup> أنكروا أن يكون سراة جمعا لسري فإن غيرهم أثبت أنه جمع لسري ثم إن ما نقله المؤلف عن السهيلي من قوله لا ينبغي أن يقال في سراة إنه جمع سري لا على القياس ولا على غيره عجيب منه لأن سراة جمع سري على القياس ممنوع لأن فعلاً لا يجمع على فعلة قياساً فكيف يقول ولا على غيره وغير القياس هو السماع وقد سمع سراة جمعاً لسري .

وهناك البيان :

ففي اللسان لابن منظور : " وقولهم : قوم سراة جمع سريّ جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة قال : ولا يعرف غيره " <sup>(٢)</sup> .

وفى المعجم الوسيط : " سَرَوٌ - سَرَاوَةٌ ، وَسَرَوٌ : شرف فهو سريّ (ج) أسرياء ، وَسَرَاةٌ (جج) سروات " <sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : لسان العرب ٢٠٠١/١ (سرا) .

(٢) ينظر : لسان العرب ٢٠٠١/١ (سرا) .

(٣) المعجم الوسيط ٤٤٤/١ (سري) .

و(ج) في كلام المعجم الوسيط رمز الجمع فالجمع سراة وهو جمع سري و(جج) رمز جمع الجمع وهو سروات ، فسروات جمع الجمع الذي هو سَراة .

وفي معجم الصواب اللغوي : " هو من سَراة القوم فصيحة ... كلمة سَراة جمع سَري تأتي بفتح السين كما في المعاجم " (١)

وفي المصباح المنير " والسَري : الرئيس والجمع سَراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير لأنه لا يجمع فعيل على فَعلة وجمع السراة سروات " (٢)  
تعقيب

مما تقدم أخلص إلى أن السَري ورد جمعه على سراة ، وهو جمع شاذ مخالف للقاعدة لأن فعلاً لا يجمع على فَعلة ، والشاذ ليس خطأً بشهادة المؤلف نفسه فقد خَطأ جمع خروف على خراف ، ثم قال في آخر المسألة : " بعضهم يقول : إنَّ هذا الجمع شاذ ، وعلى هذا لا يكون خطأ " (٣) .

وهذا الاستدراك من المؤلف جعلني أحجم عن تعقيبي لهذه المسألة وهي خطأ خراف جمعاً لخروف .

وبناء على ما تقدم فيجوز جمع السَري على أسرياء وسراة وجمع الجمع سروات ، والله تعالى أعلم .

(١) معجم الصواب اللغوي ١ / ٤٤١ .

(٢) المصباح ص ١٤٤

(٣) أزهير الفصحى ص ٥٣ .

## الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالمعجزات ، وعلى آله وصحبه العدول الثقات .

## أما بعد

فقد عشت مع هذا البحث وقتاً غير قليل ، ارتشف من رحيقه واستنشقت من عبيره ، وأنهل من معينه ، حتى استوى على سوقه ، وخرج إلى النور فى هذا الثوب القشيب ، فما أجمل البحوث العلمية ؛ وخاصة إذا كانت تتعلق بلغة القرآن الكريم .

وبعد أن أنهيت كتابة البحث خرجت منه بالنتائج الآتية :  
أولاً : كشف البحث النقاب عن الجانب النقدى فى شخصية الأستاذ عباس أبو السعود .

ثانياً : وضع البحث المقياس اللغوى الذى ارتضاه المؤلف فى حكمه على الأساليب والألفاظ التى خطأها ، وقد ظهر لى أن مقياسه اللغوى فى تخطئة كلام غيره غير سديد لأنه خالف كثيراً مما قرره فى مقياسه اللغوى عندما صحح بعض الأساليب والألفاظ التى خطأها غيره فالظاهر أنه استعمل فى كتابه أزهير الفصحى مقياساً متشدداً فى الحكم على كثير من المسائل التى خطأها ، وهذا المقياس المتشدد فى التخطئة امتداد لمقياس الأصمعى ومن تبعه كالزبيدى فى لحن العوام ، وابن مكى الصقلى فى تثقيف اللسان وتلقيح الجنان والحيرى فى ردة الغواص فى تقويم اللسان وغيرهم من الذين يريدون أن يأخذوا بالأفصح ويتركوا الفصيح .

ثالثاً : كان المؤلف موفقاً فى معظم أحكامه على كلام الخاصة ، وردى عليه فى بعض أحكامه لا ينقص من قيمة بحثه بل لعله يصل به إلى مشارف الكمال .

رابعاً : كان المؤلف متصفاً بالأسلوب العلمى فى نقده لكلام بعض الخاصة فلم تصدر عنه عبارات فيها تجريح وسب للخاصة .

خامساً : ظهر تناقص المؤلف فى مقياسه اللغوى فى الحكم على بعض الألفاظ والأساليب ، حيث صحح بعض الألفاظ بمقياس ، وحكم على بعضها بالخطأ بمقياس آخر ، ولذلك جاءت أحكامه غير سديدة فى كثير من المسائل .

سادساً : أنصف البحث الخاصة فى كثير من الأحكام التى أطلقها المؤلف فحكم فيها بالخطأ على بعض أساليبهم وألفاظهم وهى لها وجه من الصواب .

سابعاً : قدم البحث زاداً للباحثين الذين يحبون الفصحى ويريدون لها أن تسير على طبيعتها التى اختصها الله بها ، ولا يريدون أن يحجروا الواسع ويقتصروا على الأفصح ، وينبذوا ما عداه من الفصحى .

ثامناً : بلغت المسائل النحوية المدروسة فى البحث خمس عشرة مسألة اشتملت على كثير من الأبواب النحوية .

تاسعاً : وصلت المسائل الصرفية المدروسة فى هذا البحث إلى ست عشرة مسألة ضمت كثيراً من الأبواب الصرفية .

هذا والله الموفق للسداد والتوفيق وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

## أهم مصادر البحث ومراجعته

| م | مصادر البحث  |
|---|--|
| ١ | الأفعال لابن القطاع - بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣ م .   |
| ٢ | الأفعال لابن القوطية تحقيق / على فوده - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ م .                                     |
| ٣ | ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي طبعة المدني الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ .  |
| ٤ | أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة - تأليف الأستاذ عباس أبو السعود طبعة دار المعارف - الطبعة الثانية .                                       |
| ٥ | أساس البلاغة للزمخشري - طبعة الهيئة العامة المصرية للكتاب - الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٥ م .  |
| ٦ | إصلاح المنطق لابن السكيت - طبعة دار المعارف .  |
| ٧ | أضواء على لغتنا السمحة للأستاذ محمد خليفة التونسي - كتاب العربى - الكتاب التاسع ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربى . |
| ٨ | أقرب الموارد للأستاذ سعيد الشرتونى .   |
| ٩ | بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية صيدا - بيروت .          |

|   |    |
|---|----|
|   |    |
| تابع العروس بشرح جواهر القاموس للزبيدي - دار مكتبة الحياة - بيروت .   | ١٠ |
| تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٤ هـ .                    | ١١ |
| تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلي تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة سنة ١٤١٥ هـ . | ١٢ |
| تذكرة الكاتب للأستاذ أسعد خليل داغر - كلمات عربية للترجمة والنشر ٢٠١٢م - القاهرة .  | ١٣ |
| التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - طبعة الحلبي .   | ١٤ |
| تيسيرات لغوية للدكتور شوقي ضيف طبعة دار المعارف .   | ١٥ |
| الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق دار صادر - مطبعة الجوائب قسطنطينية سنة ١٢٩٩ هـ .   | ١٦ |
| جريدة صوت الأزهر العدد ٢٠٤ .  | ١٧ |
| الجمهرة لابن دريد طبعة حيدر آباد سنة ١٣٤٥ هـ .  | ١٨ |
| الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى .  | ١٩ |
| حواشى ابن برى وابن ظفر على درة الغواص - تحقيق الأستاذ / أحمد طه سلطان - مطبعة الأمانة الطبعة الأولى سنة ١٤١١ هـ .                     | ٢٠ |

|    |   |
|----|---|
| ٢١ | خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - طبعة الهيئة العامة للكتاب .  |
| ٢٢ | ديوان امرئ القيس تحقيق / الفاخوري طبعة دار الجيل بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ سنة ١٩٨٩ م .   |
| ٢٣ | ديوان الشريف الرضي - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت .  |
| ٢٤ | ديوان الكميت الأسدي تحقيق / محمد نبيل - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠ م .   |
| ٢٥ | ديوان مهيار الديلمي طبعة بيروت .  |
| ٢٦ | الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام للتسهيلي .   |
| ٢٧ | سهم الألفاظ في وهم الألفاظ لرضي الدين بن الحنبلي - ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي - تحقيق الدكتور حاتم الضامن - عالم الكتب بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ . |
| ٢٨ | شرح السيرة النبوية لابن هشام طبعة ودار المنار سنة ١٩٩٤ .  |
| ٢٩ | شرح الأشموني على الألفية - طبعة عيسى الحلبي .   |
| ٣٠ | شرح التسهيل لابن عقيل - دار المدني للطباعة سنة ١٤٠٥ هـ .  |
| ٣١ | شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الأستاذ محمد بدوي المختون مطبعة هجر - الطبعة الأولى سنة ١٤١٠ هـ .   |
| ٣٢ | شرح التسهيل للمرادى - القسم النحوي تحقيق الأستاذ محمد عبد النبي محمد الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧ هـ .  |

|    |   |
|----|---|
| ٣٣ | شرح درة الغواص فى أوهام الحواص لشهاب الدين الخفاجى مطبعة الجوائب بالقسطنطينية سنة ١٢٩٩ هـ .   |
| ٣٤ | شرح الشافية للرضى تحقيق محمد نور الحسن وزميليه طبعة بيروت .   |
| ٣٥ | شرح شواهد المعنى للحافظ السيوطى مطبعة البهية بمصر سنة ١٣٢٢ هـ   |
| ٣٦ | شرح القصائد العشر للخطيب التبريرى .   |
| ٣٧ | شرح الكافية للرضى تحقيق يوسف محمد عمر .   |
| ٣٨ | شموس العرفان بلغة القرآن للأستاذ عباس أبو السعود .  |
| ٣٩ | مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى تحقيق مازن المبارك طبعة دار الفكر دمشق الطبعة السادسة .  |
| ٤٠ | فى النقد اللغوى للأستاذ الدكتور عبد الفتاح سيد سليم - مكتبة الآداب .  |
| ٤١ | القاموس المحيط للفيروز آبادى طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧ هـ - نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠٥ هـ .          |
| ٤٢ | القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ - ١٩٨٧ م أعدها وراجعها الأستاذ محمد شوقى أمين . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٤١٠ هـ . |
| ٤٣ | قل ولا تقل - للدكتور مصطفى جواد - مكتبة جزيرة الورد - الطبعة الأولى سنة ٢٠١١ م .  |
| ٤٤ | كتاب الألفاظ والأساليب - طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .  |
| ٤٥ | الكتابة الصحيحة تأليف : زهدى جاد الله - المطبعة الأهلية للنشر   |

|   |    |
|---|----|
| والتوزيع سنة ١٩٧٧ م بيروت - لبنان .   |    |
| كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ محمد عبد السلام هارون - طبعة دار الجيل<br>- بيروت - الطبعة الأولى .                       | ٤٦ |
| كتاب في أصول اللغة - إخراج مجمع اللغة العربية - الهيئة العامة لشئون<br>المطابع الأميرية .                           | ٤٧ |
| الكليات لأبي البقاء اللغوي تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري -<br>مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤١٩ هـ . | ٤٨ |
| لسان العرب لجمال الدين بن منظور - تحقيق الأستاذ عبد الله الكبير -<br>طبعة دار المعارف .                             | ٤٩ |
| لغويات وأخطاء لغوية وشائعة للأستاذ محمد علي النجار - دار الهداية<br>للطباعة والنشر .                                | ٥١ |
| مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية .  | ٥٣ |
| محيط المحيط للبستاني مكتبة لبنان بيروت سنة ١٩٨٧ م .   | ٥٤ |
| مستدرك المعجمات تأليف د بنهات دوزي دار الرشيد للنشر بغداد سنة<br>١٩٨٧ .   | ٥٥ |
| المصباح المنير للفيومي تحقيق الأستاذ / يوسف الشيخ محمد صيدا<br>بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ .                    | ٥٦ |
| معاني الحروف للزجاجي تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد طبعة دار الأمل<br>- الأردن .                                     | ٥٧ |
| معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق الشيخ عبد الليل سلبى عالم الكتب   | ٥٨ |

|  |    |
|--|----|
| بيروت .  |    |
| معجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين زعبلأوى تحقيق محمد مكى مروان<br>البواب طبعة دار الثقافة والتراث سوريا - الطبعة الأولى سنة<br>١٤٢٧ هـ . | ٥٩ |
| معجم الخطاء الشائعة للأستاذ محمد العدنانى الطبعة الثانية سنة ١٩٨٩<br>لبنان بيروت .   | ٦٠ |
| معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة للأستاذ محمد العدنانى الطبعة الأولى<br>سنة ١٩٨٤ م .  | ٦١ |
| معجم الصواب اللغوى للأستاذ أحمد مختار عمر عالم الكتب بيروت<br>الطبعة الأولى .  | ٦٢ |
| المعجم العربى الأساسى تأليف جماعة من كبار اللغويين العرب المنظمة<br>العربية للتربية والثقافة والعلوم - لا روس .                      | ٦٣ |
| المعجم الكبير إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة .  | ٦٤ |
| المعجم الوجيز إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة .  | ٦٥ |
| المعجم الوسيط إخراج مجمع اللغة العربية بالقاهرة الطبعة الثالثة .   | ٦٦ |
| المعلقات السبع ضمن كتاب مجموع مهمات المتون - دار الفكر الطبعة<br>الرابعة ١٣٦٩ هـ .   | ٦٧ |
| مفردات الراغب القرآن للراغب للأصفهاني - دار الكتب العلمية بيروت  | ٦٨ |
| المقاييس فى اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون .   | ٦٩ |
| من الأخطاء الشائعة فى النحو والصرف واللغة للدكتور محمد أبو الفتوح  | ٧٠ |

|  |    |
|--|----|
| شريف - مكتبة الشباب - الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٧٩ م .  |    |
| المتحد فى اللغة العربية المعاصرة - دار المشرق بيروت لبنان طبعة أولى سنة ٢٠٠٠ م .                     | ٧١ |
| موسوعة اللحن فى اللغة للأستاذ عبد الفتاح سليم دار المعارف طبعة أولى سنة ١٩٨٩ .                       | ٧٢ |
| النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير طبعة عيسى الحلبي .   | ٧٣ |
| نوادى أبى على القالى طبعة دار الكتب المصرية .  | ٧٤ |
| همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للحافظ السيوطى تحقيق أحمد شمس الدين بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ . | ٧٥ |
| وقففة مع قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة للأستاذ الدكتور عبد العظيم فتحى خليل مكتبة الآداب .      | ٧٦ |